مجلة العلوم الحديثة والتراثية ، 2013 ، 1 (2) : 188 – 218 .
http://www.jmsh.eu

علة عدم الجواز عند سيبويه (ت180هـ)

نافع علوان بهلول الجبوري
كلية التربية الإنسانية / جامعة تكريت / العراق.

الخلاصة

لم يكن النحو بعيدا عن المستعمل اللغوي للعربِ بل كان المعبرُ بحقٍّ عن لسانهم فالنحويون وإن اختلفوا في استنباط قواعدهم تبعا لاختلاف منهجهم المعتمد في الاستقراء فأنّهم لم يخرجوا عن حدود هذا المستعمل –بل لم يستوعب كلّ ما استعملته العرب أحيانا -وهو ما سُجِلَ في كتبهم ومؤلفاتهم ، ويعد كتاب سيبويه (ت 180هـ) الأساس الأول والمفضل عند أهل العربية حتى أنّ أوائل النحاة كانوا يقدمون على قرأته حتى من خالفه ، قال السيرافي; ((وكان كتاب سيبويه لشهرته وفضله علمًا عند النحويين ، فكان يقال بالبصرة، قرأ فلان الكتاب ، فيعلم أنّه كتاب سيبويه))(1) وبهذا اكتسب أهمية منفردة بالنسبة لعلماء العربية لما يحتويه من مباحث ضمت خلاصة التفكير العربي منذ تكوينها المبكر حتى نضجها على يد الخليل ...وتلميذه سيبويه)) (2) فقد استطاع مؤلفه أن يعبر عن مستوى التفكير النحوي في ذلك الوقت من خلال بث القواعد النحوية وعللها وإن كانت متناثرة في ثنايا كتابه والتي مثلت نتاج كتاب (العلل لابن الوراق) بحسب إشارة الباحثة مها مازن المبارك،،وهو ما دفعني للغور في أعماقه والبحث فيما لم يتناول في البحث من قبل فاتجهت نحو قضية مهمة تتعلق بما لا يجوز من الاستعمال اللغوي-لمخالفته لقواعد العربية وأصولها- مما أشار إليه سيبويه معللا في الكتاب ثم بيان هذه العلل ، واستنباط مسمياتها، وفي سبيل تحقيق هذه الغاية فقد طالعت أغلب ما كتب عن العلة ولاسيما عند سيبويه فوجدته عاما في حدوده مختصرا في سياقه (إذ وقف عدد من الباحثين في بيان العلة بمفهومها العام ،وبحدودها المطولة) وهو ما يسند البحث ويقويه من دون أن يكون الكلام مكررًا ،فجاء هذا البحث ليكشف عن العلل المبينة لما لا يجوز عند سيبويه حصرًا -سوى ما يتعلق به من تعريف أو بيان ولاسيما في التمهيد – وكانت أغلب العلل لما لا يجوز مما أشار إليه في كتابه نقلا عن غيره أو منه ثم بينت أماكنها والإشارات الدالة عليها ، وطبيعتها ، بما صرح به بلفظ (ما لا يجوز) أو (لا يجوز) أو(غير جائز) أو مشتقاته أو ما يدل على معناه لما خالف قاعدة نحوية أو شرطا أوجبه لإعمال أداة ما ليتحقق القول أو صحته، ولاسيما المعلل منه ،وبعد تتبع دقيق أيقنت أنّ (سيبويه) صاحب مقاصد في أمثلته ،وعباراته ،وتقسيماته ،وعلله فما كان يذكر مسألة إلاّ ويردفها بعلل توكدها أو تردها أو تقويها بأسلوب بعيد عن التكلف والفلسفة والمنطق، معتمدا على أوائل النحاة، منهم الخليل بن أحمد الفراهيدي(ت 175هـ)،والأخفش أبو الخطاب (ت 177هـ)،ويونس بن حبيب (ت 182هـ)، وتجنبت التكرار فيما كتب عن علل سيبويه بشكل عام فيما وقف عليه المتقدمون من الدارسين(3) فكان موضوعنا(علة عدم الجواز) لكثرتها ولعلاقتها بالدرس النحوي؛ لأنّ النحو في غالبه محكومٌ بما يستعمله العرب أو بما يقاس على كلامهم، ولعدم دراستها بشكل مستقل مع كثرتها في كتاب سيبويه بحسب معرفتي، واقتضى البحث بعد جمع المادة وتفريعها ودراستها على مبحثين الأول : دراسة المفهوم(العلة بشكل عام، ثم علة عدم الجواز، أنواع علة عدم الجواز) مستدلا لها مما بينه سيبويه في كتابه من دون تكرار إلاّ لما له أهمية في المبحث الثاني وفي حين تضمن المبحث الثاني :دراسة الأنواع مقسما بحسب ورودها في كتابه و بحسب كثرتها .

وبعد البحث والدراسة تبين أنّ العلة المعتمدة عند سيبويه لما لم يجزه قد تعددت وإن لم يصرح بلفظها فإنّ الباحث قد سعى إلى استنباطها ،وبيان أنواعها وفقا للقرائن المبينة باللفظ أو المعنى، ولعل أهمها: علة عدم الاضطرار، وعلة عدم الإضمار قبل الإظهار، وعلة عدم المشابهة و علة التباين أو الاختلاف، وعلة العموم والخصوص، وعلة إنزال الاسم منزلة غيره، وعلة عدم الالتباس، وعلة الكراهية أو القبح، وعلة عدم الترتيب أو الأولوية، وعلة الاستغناء، وعلة عدم التلازم، وعلة عدم الإعمال، وعلة التغليب ، وعلة الأصلية ،وعلة الانفصال،...وسنقف عليها مستدلين بنماذج وأمثلة مما بينها سيبويه أو ذكرها نقلا عن شيخه الخليل أو غيره ،وقمت بدراسة كل علة مكتفيا بعدد من الأمثلة والإشارات التي بينها سيبويه ثم موقف النحاة منها في الغالب سوى العلل التي لم ترد عند غيره وهي القليلة، وجاء تقديم إحداهما على الأخرى ملتزما بمقياس الكثرة والقلة، وقد سجل البحث ارتباط علله بالواقع اللغوي بل أنّها تفسير له ،واعتماد الأصل ولاسيما الأصول النحوية والبعد عن الفلسفة والمنطق، ونهجها المنهج التعليمي إذ يمكن الحكم على علل سيبويه بأنّها في الغالب علل تعليمية. إذ لم تخرج في غالبها عن كلام العرب، وهي تمثل صورة التسهيل التي دعا إليها كثير من علماء التيسير.

Ill not permitted when Sibawayh (d 180 AH)

Nafie A. B. Al-Juborri
College of Education, Tikrit University, Iraq.

Abstract

Not as far from the user language of the Arabs, but the crossing was right for Astamalathm multi Valenhoion although they differed in devising their bases depending on the different their approach adopted in the induction, they did not get out the limits of the user is recorded in their books and their authors, and the book is Sibawayh first foundation and preferred when the people of Arab Abu Jaafar said Ahmed bin Mohammed, the son of copper: (still the people of Arab prefer to book my father preached Amr bin Othman bin Qanbar, known Bsebojh, so I've said Mohamed ibnYazid did not work book in the science of science such as a book Sibawayh(1) and that (gaining importance individually for scientists Arabic for Email of Investigation included summary Arab thinking since the composition of early until maturity at the hands of Hebron ... and his student Sibawayh)) (2) is Madfna for Gore in the depths and research did not address in the search by appealed to the issue of task concerning may not be of the use of language, which referred to Sibawayh explanation in the book and then explain these ills and devise denominations, in order to achieve this end, I read most of what has been written about the illness, especially when Sibawayh I found years in its borders brief in context (as stopping a number of researchers in Statement malady sense year, and its borders lengthy) came this research to reveal the ills described what is not permitted when Sibawayh It pointed out in his book, quoting from others or from indicating their location and their signals and nature, and then show concept, as stated by Sibawayh word (Malaijos) or (not permitted) or its derivatives for bucking base grammatical or condition enjoined for the realization of a tool as to achieve a say or health, especially causal him taking the words of Abu Hayyan (d. 360 AH) for one of his disciples when they are to

read a book Sibawayh: (commented upon, and Avert you moving to you to Atdrickh but tired senses, but Ataatsourh However, to retire from the people) approach and after accurate tracking realized that (Sibawayh) His purposes in exemplified and his words and subdivisions and ills What was noteworthy issue only Erdvha illnesses Tukdha or reimbursed or intensifies manner far from affectation and philosophy and logic, based on the early grammarians, and Khalil bin ahmed d. 175 AH), a ndAbu Khattab (d. 177 AH), and YunusibnHabib (d. 182 AH), and avoided repetition in books about the ills of Sibawayh generally with Stop It forerunners of learners (3)) was our theme (Bug no passport) to plentiful, but their relationship to the grammar lesson, because as in predominantly doomed including used by the Arabs or as measured on their words were studied on the first two sections: Study concept and II: study divided according to types and appearance in the book and plentiful.

المقدمة

وقفت طويلا أتأمل كتاب سيبويه أطالعه وأتصفحه وأقف مشدودًا إليه كلما زدت قربًا منه كلما زدت عجبا ولاسيما فيما يعلله لقاعدة أو يضعف به قولا ومع كثرة ما كتب إلاّ أنَّ أحدًا لم يتناول بالدرس أمرًا متعلقا بالاستعمال اللغوي ومختصا بما علّله سيبويه لما لا يجوز عنده ، فإذا كان حكم الجواز أو عدمه متناولا بالدرس(فعلل عدم الجواز) لم يشملها الدرس حتى لمن تناول العلة بشكلها المطلق عند سيبويه ، فجاء البحث استكمالا لجهود الأخرين على الرغم من عدم تصريح سيبويه بالعلة ،وعدم ذكرها إلاّ في مواضع قليلة من كتابه منها:((باب علل ما تجعله زائدا من حروف الزوائد وما تجعله من نفس الحرف))(4) فإنَّ المتتبع لما يصدره من أحكام معللة يثبت بلا شك فهمه للعلة ،ووجه القياس لها(5)،فغالبُ علله مستنبطة من كلام العربِ بل تقومُ عليه وهو ما يعده الأساس في ترجيح قاعدة نحوية على أخرى ،أو نقضها ،أو اعتمادها في الرد على أراء غيره من العلماء(6)،وقد بين ذلك د. مازن المبارك بقوله عن نشوء العلة وتطورها: ((إنّها وجدت على ألسنة النحاة منذ وجد النحو ، وإنّها كانت عند سيبويه والذين عاصروه وسبقوه مستمدة من روح اللغة، معتمدة على كثرة الشواهد من حيث الدليل والبرهان، وعلى الفطرة والحس من حيث طبيعتها، ولم تكن ذات طبيعة فلسفية وإن كانت فكرتها في الأصل مقتبسة من التفكير الفلسفي))(7) فيما جاءت بلفظ التصريح عند شارحيه قال السيرافي:((فإنْ قال قائل ما العلة التي من أجلها جاز الإلغاء في –ظننت- ؟...))(8)،وكان الأصل(أصل الوضع-أصل القاعدة- أصل اللفظ) من المقاييس المعتبرة عند سيبويه في التعليل إذ كان يعلل الموضوعات التي يستصوبها باعتماد أصلها الذي ورد عن العرب فضلا عن علتي المشابهة والتضاد(9) إذ قال و"حدثنا يونس أنّ بعض العرب يقول: (يا أُمَّ لا تفعلي)جعلوا هذه الهاء بمنزلة (هاء) طلحة إذ قالوا :يا طلحُ أقبل ؛لأنّهم رأوها متحركة بمنزلة (هاء) طلحة فحذفوها ،ولا يجوز ذلك في غير (الأم)من المضاف وإنّما جازت هذه الأشياء في الأب والأم لكثرتها في النداء كما قالوا :يا صاحُ في هذا الاسم ،وليس كل شيء يكثر في كلامهم يغير عن الأصل"(10) فالحفاظ على الأصل أولى وإن كثر الاستعمال فمع تجويزه ذلك في (الأم) فيقال: يا ابنَ أمَّ ،ويا ابنَ عمَّ على جعله اسما واحداً؛ لأنّ هذا كثير في كلامهم(11)، إلا أنّه منع تعميمه حفاظا على الأصل، فالمُجازُ ما وافق أصلا معتمدا من أصولهم النحوية، ومخالفة هذه الأصول يمنع جوازه، فمما يجوز: (مررتُ به المسكينُ) على(المسكينُ مررتُ به) وهو بمنزلة (لقيته عبدُ الله) إذا أراد (عبدُ الله لقيته) وهذا في الشعر كثير (ويلزم للمجيز أن يكون عارفا

للمستعمل اللغوي وإلاّ فعدم الجواز أولى فالعرب قد تكون لهم أكثر من لغة وتقوية أحدهما على الأخرى محكوم بالسماع،ومثلُ ذلك قوله تعالى: ((مَا هَذَا بَشَرًا))[يوسف/ 31] في لغة أهل الحجاز وبنو تميم يَرْفعونها إلاَّ من دَرى كيف هي في المُصحَفِ؟ فإذا قلت :ما منطلقٌ عبدُ الله رفعتَ(12) فكلا اللغتين جائزة سوى أنّ موافقة لغة أهل الحجاز لما هو في المصحف يقويها(ويجعل –ما- عاملة عمل ليس(13)فتمسك سيبويه بالواقع اللغوي واعتماده للتعليل يجعل غالب علله علالا تعليمية ؛لأنّها في جوهرها تفسير للواقع اللغوي فهي تابعة له...فهي أقرب ما تكون إلى وصف الظواهر اللغوية والقواعد النحوية، إذ يتم فيها تحديد الوظائف النحوية ،أي بيان العلاقات التركيبية بين الصيغ والمفردات حتى يتم تركيبها في جمل وأساليب ،دون محاولة ما يخالف الواقع اللغوي (14)دأبه دأب القدماء من النحويين الذين يبحثون عما يعلل سماعهم فلقد نقل عن أبي عمرو بن العلاء(ت 154هـ) أنّه سمع إعرابيا يقول:((فلانٌ جاءته كتابي فاحتقرها، قال: فقلت له: أتقول :جاءته كتابي؟ فقال: أليس بصحيفة))(15) وليس كل ما قيل قد عللته العرب وإنّما تصور النحاة أنّ العرب إنّما قالت ما قالته لعلة يضعونها أنفسهم(16) وهي مستنبطة وليست واجبة وهي مختلفة باختلاف واضعها وهي عللٌ تتميز بالسهولة واليسر ، ولا تحتاج إلى إجهاد الذهن لفهمها وهو ما يقوي عدم تأثير سيبويه بالفلسفة والمنطق(17)وهو ما بينه بعض الباحثين (18)فمنهجه يقوم على أساس تقديم التفسيرات للظواهر النحوية والصرفية والصوتية وهو كثير التأثر بأستاذه الخليل الذي بسط القول في العلل وقد سئل من العرب أخذتها أم اخترعتها من نفسك؟ فقال:((إنّ العرب نطقت على سجيتها وطباعها وعرفت مواقع كلامها وقام في عقولها علله وإن لم ينقل ذلك عنها واعتللت أنا بما عندي أنّه علة لما عللته منه))(19) ولسيبويه فضل في التوسع في التعليل والإكثار مما كان نزراً عند شيوخه مع مسايرته لمنهج أستاذه الخليل إذ((بقي يقتفي أثرهم من حيث دقة الاستنتاج والقياس))(20) فالعلة عنده ليس أكثر من إلحاق حكم نحوي بعلة يلقيها صاحبها بأسلوب الأستاذ المقرر أو العالم الواثق ، فلا يتخيل رداً عليه ولا يفترض نقضاً له، ولا يحاول إضعاف العلة وتوهينها بل يعود لإثباتها وتوكيدها شأن المتأخرين من أهل صناعته، بل يكتفي من كلّ ذلك بأنّ يؤيد حكمه(بكثرة القياس بين الأشياء، والنظائر وكثرة الأمثلة ،والاستعانة بالشواهد عمن يثق بهم من أهل اللغة) (21) فهو يذهب إلى إيجاد العلة لكلّ ما يراه من أحكام وقواعد(فللمرفوع سببٌ، وللمنصوب علة، وللمجرور غاية، وللمجزوم هدفٌ)(22) يبحثُ في الأصول والفروع وتشعبها وعللها وتنوعها مستعينا بما روي عن القدماء من النحويين ولاسيما عبدالله بن اسحاق الحضرمي(ت117هـ)الذي كان اسمه مقرونا(بالنحو وقياسه وعلله)(23) وإن خالف بعضهم القاعدة وهو ممن يستدل بهم فقد برر قولهم:(أمّا علماً فلا علمَ له، وأمّا علماً فلا علمَ عنده، وأمّا علما فلا علمَ) تضمر له ؛لأنّك إنّما تعني رجلاً، وقد يرفع هذا في لغة بني تميم ، والنصب في لغتهم أحسن ؛لأنّهم يتوهمون الحال فإذا أدخلت الألف واللام رفعوا؛ لأنّه يمتنع من أن يكون حالاً)(24) .

فالعلة بشكلها العام نشأت وتطورت منذ أن نشأت الدراسات النحوية وقد ارتبطت كثيرًا بالأصل، فالبصريون ولاسيما سيبويه يحكمون على أنّ (حتى) حرف جر، ودخولها على العطف حملا على (الواو) ،ولولا –علة الحمل- ما عطفت ، فإن رُدّت إلى أصلها جَرّت لذا فهم لا ينصبون بها إلاّ بتقدير(أن) بعدها ،قال ابن الخشاب ؛لأنّ(حتى) في الأصل حرف جر كـ(إلى) وحروف الجر لا تنصب الأفعال وإنّما عملها في الأسماء فلزم أن يكون للفعل ناصب غيرها (25)، والدليل على أنّ أصلها الجر أنّها إذا جُعِلتْ عاطفة لم تخرج عن معنى الغاية آلا ترى أنّك إذا قلت:(جاء

القوم حتى زيدٍ، ومررت بالقوم حتى زيدٍ) فزيد بعض القوم (26) وإذا رفعت على العطف ، فهو بعض القوم ولو كان أصلها العطف هكذا حكمها نحو: قولك:(جاءني زيدٌ وعمرٌ و ولا يجوز جاءني زيدٌ حتى عمرو)،وكذلك لا يجوز الخفض على الغاية فهذا دليلٌ على أنّها أصل الغاية(27)،ونحوه رد سيبويه على ما زعمه الخليل في قولهم :(أمّا سمناً فسمينٌ وأمّا علماً فعالمٌ) إذ جعله الخليل بمنزلة: أنتَ الرجلُ علماً ودينا ،وأنتَ الرجلُ فهماً ودیناً أي: أنتَ الرجلُ في هذه الحال وعمل فيه ما قبله وما بعده فقال سيبويه:((ولم يحسن في هذا الوجه الالف واللام كما لم يحسن فيما كان حالاً وكان في موضع فاعل حالاً وكذلك هذا فانتصب المصدر ؛لأنه حالٌ مصيرٌ فيه...وقد يرفع هذا في لغة بني تميم والنصب في لغتهم أحسن؛ لأنّهم يتوهمون الحال ،فإذا أدخلت الألف واللام رفعوا؛ لأنّه يمتنع من أن يكون حالاً))(28)،وقد فصل الرضي المسألة إذ قال: ((إنَّ مثل هذا الكلام إنّما يقال إذا ادّعى شخص ثبوت الأشياء المذكورة أو يُدَّعي له ذلك ، فيسلم السامع بعض تلك الدعاوى أو يدفع ، كما تقول : أنا سمينٌ وأنا عالمٌ، فيقول السامع: أمّا سِمنًا فلست بسمين)) (29) فكتاب سيبويه لم يكن أبداً حدثاً عرضياً في النحو العربي بل هو سجلٌ صادقٌ لما ورد في كلام العرب واستعمالاتهم، وهو ممثل لجهود علماء العرب الاوائل ،يونس وعيسى بن عمر ، وعبدالله بن إسحاق الحضرمي والخليل وغيرهم بأسلوب بعيد عن المغالاة والابتذال.

المبحث الأول : المفاهيم

المطلب الأول : العلة : مفهومها وطبيعتها

العلة: لغة: علّ الإنسان بالبناء للمفعول مرِض (30)وأصلها(علّ)قال ابن فارس : ((-علّ- العين واللام أصول ثلاثة صحيحة أحدها تكرر أو تكرير والآخر عائق يعوق والثالث ضعف في الشيء))(31).

واصطلاحا : الوصف المؤثر في الحكم لا بذاته أو الوصف الباعث على الحكم (32)وكان الفقه محلها فظهرت العلة المنطقية أو الكلامية ، ثم بدأ مجالها يتسع فكانت أصلا معتمدا عند النحويين وقد حددها الزجاجي في كتابه الإيضاح بـ((علة تعليمية، وقياسية وجدلية))(33)وبدأت تتسع وتأخذ مجالاتها المتعددة، وما يهمنا موقف سيبويه منها ومعرفته بها.

المتتبع لمعالجة سيبويه لغالب مسائله نحوية كانت أو صرفية أو غير ذلك يجده على دراية كاملة لها ولاسيما المبينة للقواعد أو المقوية لها وإن لم يصرح بها، ففي إشاراته إلى ورود الاسم منصوبا في قولهم:((امرر بأيّهم أفضل إنّ زيدا وإنّ عمراً، وقولهم: قد مررتُ برجل قيل : إنّ زيداً وإنّ عمرا، وقولهم: مررت برجلٍ إنّ طويلا وإنّ قصيرا ،إذ قال :لا يكون في هذا إلاّ النصب))(34)وهو حكم غير قابل للرد عنده، وإنّما أوجب ذلك ولم يجز غيره ؛((لأنّه لا يجوز أن يحمل الطويل والقصير على غير الأول ولا زيداً ولا عمرا))(35)إذ لا يحمل (زيداً) على ما قبله أي: على تقدير (كان)فلا يصح تقدير ما يوجب الرفع أو غيره ولكنّه في غير ذلك أجاز الأمر كقولهم:(أمّا إن حقٌ وإن كذبٌ) لجواز حمله على الأول فيكون التقدير:(إن كان فيه حقٌأ و كان فيه كذبٌ)(36)، ونحوه قوله:((وأعلم أنّه لا يجوز لك أن تقول: عبدالله المقتولَ، وأنت تريد: كُن عبدُاللهِ المقتولَ؛ لأنّه ليس فعلا يصل من شيء إلى شيء؛ ولأنّك لست تشير إلى أحد))(37) فلم يجز حمل الاسم على الفعل لاختلاف تأثير كلٍّ منهما عن الآخر وقال في إشاراته على تقدير (كان):((ولو قلت : عندنا أيّهم أفضل أو عندنا رجلٌ ثم قلت: إن زيدا وإن عمرا كان نصبه على(كان)وإن رفعته رفعته

على كان كأنّك قلت: إن كان عندنا زيدٌ أو كان عندنا عمروٌ ولا يكون رفعه على عندنا من قبل أن عندنا ليس بفعل))(38)،فالتقدير والتأويل هو المحكم في بيان رفع الاسم من نصبه.

وقد أكثر الباحثون والدارسون في تحديد مفهوم العلة، وبيان أقسامها ،وليس من ضرورة لذكرها هاهنا سوى ما يتعلق بموضوع بحثنا ـ علة عدم الجواز-لكثرة ما قيل فيها(39) ثم الوقوف على حقائق رسخت في ذهن الدارسين .الأولى :رد القول بأنّ فضل التقسيم- تعداد العلل- للمتأخرين من النحويين دون المتقدمين،، والثانية: رد القول بأنّ غالب العلل الظاهرة عند القدماء هي علل جدلية(40) والثالثة: رد القول بتأثر علل سيبويه بالفلسفة والمنطق، وذلك أنَّ ما وجد في علله يبين معرفته بأقسامها وإن لم يصرح بألفاظها والتزامه بكلام العرب واستعمالاتهم إذ إنّ غالب علله تعليمية غايتها صون اللسان من الخطأ ويتوصل بها إلى تعلم كلام العرب(41)، وأنّ علل المتأخرين ولاسيما ما جاء في كتاب الأنصاف ،وائتلاف النصرة علل جدلية ؛لأنّها قائمة على الظن مما جعل الجدل محورها(42).

فعلل النحويين إذاً على اتجاهين :علل تطرد على كلام العرب ،وتنساق إلى قانون لغتهم .وعلل تظهر حكمتهم ،وتكشف عن صحة أغراضهم ومقاصدهم في موضوعاتهم كما ذكرها السيوطي نقلا عن الدينوري في ثمار الصناعة(43) وبها يُعرف كلام العرب ويُعرف بها ضبطه ولا تقف هذه العلل عند هذه الحدود بل نجد أنّ سيبويه يكثر من السؤال لشيخه(الخليل) لمعرفة القاعدة وتحديدها واستنباط العلة المبينة لها؛ كقوله: ((وسألت الخليل فقلت: ما منعهم أن يقولوا :(أحقًا إنَّك ذاهبٌ) على القلب كأنّك قلت: إنّك ذاهبٌ حقًا ، وإنَّك ذاهبٌ الحقُ، وإنَّك منطلقٌ حقًا، فقال : ليس هذا في موضع إنَّ ؛لأنَّ إنَّ لابتدأ بها في كلِّ موضع)) (44)وقوله:((سالت الخليل عن رجلٍ يُسمى (مُراناً)فقال :اصرفه ؛لأنّ المران إنّما سُمي للينه فهو: فُعال كما يسمى الحامضُ لحموضته وإنّما المرانة اللين))(45) ونحوه سؤاله ((عن رُمان فقال: لا أصرفه وأحمله على الأكثر إذا لم يكن له معنى يعرف))(46)وهو ما يقوي علله، وقد يلجأ إلى النصوص الشعرية أو النص القرآني لتقويه دليله وقوله ففي إشارته إلى نصب الاسم في قوله:((مررتُ فإذا له صوتٌ صوتَ الحمار، ومررتُ به فإذا له صراخٌ صراخَ الثكلى))(47)قال معللاً:((فإنّما انتصب هذا لأنّ: له صوتٌ بمنزلة قولك: فإذا هو يصوت ،فحملت الثاني على المعنى وهذا شبيهه في النصب لا في المعنى بقوله تعالِى: ((فَالِقُ الإصْبَاحِ وَجَعَلَ الَّيْلَ سَكَنًا))[الأنعام/96]؛ على قراءة(جاعل)؛لأنّه حين قال: جاعِلٌ الليل فقد علم القارئ أنّه على معنى جعل فصار كأنّه قال :وجعل الليل سكنا))(48)، فعلل سبب النصب بأكثر من علة فـ(علة الحمل على المعنى) و(علة المماثلة أو المشابهة) وهذا بائن من قوله:(فحملت الثاني على المعنى)، وقوله:(وهذا شبيهه في النصب)،في حين قد يرد ما يجيزه بعض العلماء بعلة أقوى ففي إجازة الخليل القول:(هذا رجلٌ أخو زيدٍ) إذا أردت أن تشبهه بأخي زيد على التشبيه، قال سيبويه:((وهذا قبيح ضعيف لا يجوز إلاّ في موضع الاضطرار ولو جاز لقلت :هذا قصيرٌ الطويلُ تريد مثل الطويل فلم يجز هذا كما قبح أن تكون المعرفة حالا للنكرة إلاّ في الشعر وهو في الصفة أقبح: لأنك تنقض ما تكلمت به فلم تجامعه في الحال كما فارقه في الصفة))(49)، فعدم الاضطرار علة موجبة لعدم الجواز ؛لأنّ الأمر محكوم على جوازه بالشعر فقط فضلا عما بينها وبين المعرفة الواقعة حالا للنكرة أو صفة من تشابه ،ولضعفه وقبحه وهو ما يقوي عدم الجواز خلافا للخليل الذي أجازه على المشابهة أو التشبيه على وقوع المعرفة صفة للنكرة مستندا على جواز قول القائل : هذا رجلُ أخو أبي إذا اردت أن تشبهه بأخي زيد(50) فسيبويه قد رد قول شيخه الخليل لاقتصار القول على الاضطرار، ولعدم الاضطرار في هذا الموضع منع الأمر فضلا عن القبح الحاصل في حمل ذلك

على ما يقبح في القول وهو وصف النكرة بالمعرفة في قولهم:(له علمٌ علمُ الفقهاء)، وإنّما كان الرفع في هذا الوجه ؛لأنّ هذه خصالٌ تذكرها في الرجل كالحلم والعلم والعقل، ولم ترد أن تخبر بأنّك مررت برجلٍ في حال تعلم (51) فهو يجيز عمّا قد استقر فيه قبل رؤيته وقبل سمعه منه (52)في حين قال الرضي :بأنّ غير الخليل يحمل ما مثّل به الخليل على أنّه نعت جامد مؤول بالمشتق والتقدير: له صوتٌ منكرُ كما تقول:(مررت برجل أسدٍ) أي : جريءٍ (53)وممكن أن يصدق ذلك لو كان الخليل قد مثل بالتنكير ،وقال :صوتُ حمار ولكنّه جاء معرفا صوت الحمار فلا يمكن ان يكون نعتا في الظاهر لاختلاف الصفة في التعريف عن الموصوف النكرة الاّ بتقدير مضاف يحفظ للنعت تطابقه مع المنعوت النكرة، وقد فسر ابن هشام قول الخليل :بأنّه أراد(صوتُ الحمار) صفة لصوت بتقدير :مثل(54)وقد فصل السيوطي هذه المسألة ونقل أقوال العلماء فيها كابن خروف، وابن عصفور وغيرهما وبين جواز الرفع والنصب (55)والنصب عنده على معنى: وهو يصوت فاستقام نصب ما بعده لاستقامة تقدير الفعل في موضعه(56) فالنصب على أنّك مررت به في حال تصويتٍ ومعالجة :يعني أنّ هذه الجملة الاسمية بمعنى الفعل والفاعل فهي بمعنى يصوت ،فحسن أمر النصب والرفع لحسن التقدير فيهما.

المطلب الثاني : علة عدم الجواز: التعريف .

الجواز لغة: النفاذ ، فأجاز رأيه وجوّزه أنفذه، وجوّز له ما صنعه وأجاز له أي سوغ له ذلك(57)وخلافه عدم الجواز، ويرتبط الجواز من عدمه في كثير من موضوعات النحو((بكلّ قول فيه مخالفة أو انتهاك لقاعدة نحوية ومن ثم لصحتها ،وقد اهتم بها القدماء)) (58)بما حدده علماء النحو من شروط لصحة القبول نحويا ،وإنَّ عدم تحقق هذه الشروط يؤدي إلى عدم القبول والغاية من الوقوف عليها تنبيه المتعلم من الوقوع في الخطأ بها ، ومن ذلك ما اشترطوه في نصب عدد من الأدوات الداخلة على الفعل المضارع فالنصب بعد(حتى) يشترط فيه فيحسن القول : (سرتُ حتى تطلعَ الشمس وحتى أدخلُها)، كما يجوز أن تقول: (سرت إلى يوم الجمعة وحتى أدخلُها)، ولا يجوز (سرت حتى أدخلَها وتطلعُ الشمس) ...فمحال أن ترفع ووجب النصب ؛لأنّ طلوع الشمس لا يكون أن يؤديه سيرك فترفع تطلع وقد حُلت بينه وبين الناصبة(59)وهو ما بينه السيرافي بقوله: لأنّ تطلعَ الشمس لا يرتفع أبداً ؛لأنّ السير لا يؤدي إليه ولا يكون سببا له فبطل عطفه(60) وقال :((سرت حتى يدخُلها...كان دخولك لم يؤده سيرك ولم يكن سببه...ولكن إذا قلت سرت حتى يدخُلها...رفعت ؛لأنّك جعلت دخولك يؤده سيرك))(61)وقال السيرافي: (((حتى) تنصب ان تجعل الدخول غاية لسيرك))(62)وهو ما التزم به النحاة من بعده فإنْ قلت:(سرت حتى أدخلُ البلدَ) ،وأنت داخل ،رفعت ولا يجوز النصب وكذلك إن كان الدخول قد وقع، وقصدت به حكاية حال ماضية وجب الرفع فالنصب وحده عندما يكون القول وكان الدخول مستقبلا(63)،وقال المالقي (ت702هـ): ((واعلم أنَّ (حتى) إذا دخلت على الفعل المضارع لا يلزم النصب فيه بل يجوز أن ينتصب تارةً بإضمار (أنْ) ويجوز أن يبقى مرفوعًا ، والمواضعُ للرفع والنصب تختلف بسبب اختلاف أحوالها، فلا بدَّ من ضبط لها وحصر، حتى يعلم ما يلزم ... لا يخلو (حتى) وما بعدها من الفعل من أن يقعا خبرًا لذي خبرٍ، أو لا يقعا فإن وقعا نصبت الفعل لا غير...وإن لم يقعا فلا يخلو أن توجبه أو تنفيه ، فإن أوجبته فلا يخلو أن تكثره أو تقلله أو لا تكثر ولا تقلل ،فإن كثرته كان الرفع ...أقوى من النصب...وإن قللته كان النصب أقوى))(64) في ما يليها وفي موضوع (المفعول معه) يشترطون لصحة نصبه ثلاثة أمورٍ: كونه اسما، وأن يكون بعد الواو الدالة على المصاحبة، وأن تكون الواو مسبوقة بفعلٍ أو مافيه معنى الفعل

وحروفه، فإن ورد ما يخالف ذلك أو يخالف هذه الضوابط فإنّها صحيحة في الصياغة ولكنّها لا تنطبق على المفعول معه نحو:(بعتُ الدارَ بأثاثها والعبيدِ بثيابهم)،و(مزجتُ عسلاً وماءً)و(كلّ رجلٍ وضيعتَه)و(هذا لك وأباك) فهذه الأمثلة لا يقال عليها أنّها غير صحيحة، بل هي صحيحة ولكنّها بحسب الضوابط المذكورة آنفاً لا تستطيع عدها من (المفعول معه)؛لأنّ (أثاث) لم تأت بعد الواو بل الباء وإن كانت الباء بمعنى الواو، وقد حكم سيبويه على قولهم:((هذا لك وأباك))بالقبح (65)وفسره ابن هشام بأنّه أراد بالقبيح هاهنا الممتنع(66)وعليه فإنّ اقتضاء العمل يوجب تحقق الشروط المحددة لكلّ موضوع وإلا فعدم الجواز هو ما يكون مقرراً إلا مالم يلتزم به بعض النحويين، فإذا قال النحوي هذا ممتنع أو لا يجوز، فالمعنى ارتكاب ذلك مخالفة و انتهاك للقاعدة ومن ثم للصحة النحوية ، وسنسعى لبيان حدوده عند سيبويه ابتداءً ،ومن ثم الكشف عن العلل التي حددها في رفض أو عدم إجازة علماً أنّ هذا الموضوع لم يخضع لدراسة مبينة له سوى ما أشير إلى (العلة عند سيبويه) بشكل عام وجاء لذكر علة عدم الجواز عرضا من دون بيان أو استقراءٍ أو تفصيل(67) وقد اعتمدت في تبويب مادة البحث على أنواع –علة عدم الجواز وتفريعاتها- والتي استنبطتها مما ذكره سيبويه فيما لا يجوز وقدمت إحداهما على الأخرى وفقا لمقياس الكثرة والقلة.

المطلب الثالث: علة عدم الجواز : الأنواع.

بعد البحث والدراسة وجدت أن العلة المعتمدة عند سيبويه لما لم يجزه متعددة- وهو وإن لم يصرح بها- فقد استنبطتها وفقا للقرائن الدالة باللفظ أو المعنى(علة عدم الاضطرار، وعلة الإضمار قبل الإظهار، وعلة عدم الملازمة، وعلة الإبهام، وعلة الخطاب، علة المشابهة والمشاكلة، وعلة السببية، وعلة الإجراء، وعلة الاستعمال، وعلة الحمل، وعلة الضم، وعلة صحة المعنى، وعلة التباين أو الاختلاف، وعلة العموم والخصوص، وعلة إنزال الاسم منزلة غيره، وعلة الالتباس، وعلة الكراهية أو القبح، وعلة النقص، وعلة الترتيب أو الأولوية، وعلة الاستغناء، وعلة التلازم، وعلة الإعمال، وعلة التغليب، وعلة الأصل ، وعلة المضارعة، وعلة الانفصال، وعلة الامتناع، وعلة التعريف والتأكيد، وعلة التشريك وعلة النقض، وعلة التغيير، وعلة الاستحسان ،وعلة النظير) وسنقف عليها مستدلين بنماذج وأمثلة مما ذكره سيبويه

المبحث الثاني : دراسة في علل عدم الجواز عند سيبويه

1- علة عدم الاضطرار

ذكر سيبويه في أكثر من موضع أن بعض ما يقف عليه العلماء ويجيزونه هو ليس عاماً في الكلام بل مقيدا أحيانا في ضرورة الشعر وحدها(68)إذ قال:(يجوز في الشعر ما لا يجوز في الكلام)(69)وهو ما يمنع قبوله في غير الشعر ،وهو عند بعض الدارسين لا يعدّ إلاّ من الخطأ والانحراف في اللغة(70)وقدعقد سيبويه باب(ما يجوز في الشعر من أيا ولا يجوز في الكلام) من ذلك قول الشاعر(حُميط الأرقط):(بحر المنسرح)(71) **[إليك حتى بلغتُ إياكا]**

فما أجازه من هذا الباب مبني على الاضطرار ؛لأنّ تأخر الضمير المنفصل عن فعله يوجب اتصاله فيقول:(بلغتك)إلاّ إذا تقدم قال تعالى:((إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكِ نَسْتَعِينُ))[الفاتحة/]4 على سبيل التخصيص والاهتمام ،فاذا ورد خلافه لم يجز عند سيبويه إلاّ اضطراراً(72)وقال الزمخشري: ((ولأنّ المتصل أخصر لم يسوغوا تركه إلى المنفصل إلاّ عند تعذر الوصل فلا تقول: ضرب أنت ولا هو ولا ضربت إياك إلاّ ما شذّ من قول حُميد الأرقط))(73)،ومن ذلك وقوع الجمع لـ(فَاعِل)إذا كان مؤنثا فيقال :ضاربة ضوارب ،وكذلك إذا كان صفة للمؤنث ولم تكن فيه هاء التأنيث وذلك: حوائر

وحوائض وإن كان(فاعِل) لمذكر لم يجز جمعه على فواعل واستثنى من ذلك –فوارس-واحتج بانّه لا يشاركه المؤنث(74)فإن كان –فاعل- لغير الأدميين كُسِر على (فواعل)؛لأنّه لا يجوز فيه ما جاز في الأدميين من الواو والنون فضارع المؤنث ولم يقو قوة الأدميين وذلك قولك : جِمال ، بوازل وقد اضطر الفرزدق فقال في الرجال:[بحر الكامل] ،

[وإذا الرِّجالُ رَأَوْا يَزِيدَ رأيتَهم خُضُعَ الرِّقابِ نَوَاكِسَ الأبْصَارِ]

لأنك تقول :هي الرجال كما تقول :هي الجمالُ فشبه بالجمال(75)،وجعل ابن السراج الأدميين كغيرهم إذ رد النواكس إلى الرجال (76)، وقد روى الكسائي والفراء البيت:(نواكس الأبصار) بالفتح، وبلفظ نواكس مراعاة للفظ الأبصار، والتذكير: ناكس الأبصار وقال الأخفش: يجوز نواكس الأبصار بالجر لا بالياء كما قالوا: حجر ضبٍّ خربٍ (77)، وجعله المبرد أصلا، وأنّه في الشعر شائع جائز (78)وقال الشنتمري: ((الشاهد في جمعه ناكسًا وهو صفة على نواكس ضرورة، وباب ماكان على (فاعل) من صفات المذكر أن يكسر على(فُعل) أو (فُعّال) فرقًا وبين مؤنثه إلاّ أنّهم قالوا: فارِس على فوارس؛ لأنّه شيء غلب للمذكر واستبد به دون المؤنث فجمع على الأصل؛ لأنّ المثل يحتمل فيه لكثرة استعمالهم له))(79) .

ومما وقع على سبيل الاضطرار وهو غير جائز في غيره دخول النون في خبر(ما) في الجزاء إذ قال سيبويه((وقد تدخل النون في خبر(ما) في الجزاء وذلك قليل في الشعر شبهوه بالنهي حين كان مجزوماً غير واجب قال الشاعر (النجاشي)) (80)[بحر الطويل] :

[نَبتُّم نباتَ الخيزُرانيِّ في الثَرى حَدِيثاً مِتى ما يأْتكَ الخيرُ ينفَعا] .

...وهذا لا يجوز إلاّ في اضطرار، فالشاهد فيه قوله: (ينفعا)بنون التوكيد، وهو في جواب الشرط وليس من مواضع النون؛ لأنّه خبرٌ يجوز فيه الصدق والكذب ولكنّه أكدّ تشبيها بالنهي حين كان مجزوما غير واجب(81)،ولأنّ من مواصفات حروف الجزاء إذا وقعت بينها وبين الفعل (ما) للتوكيد، شبهوا (ما) بالكلام التي في لتفعلنّ، لما وقع التوكيد قبل الفعل فألزموا النون أخره كما ألزموا هذه بينها وهي في الجزاء أقوى يقصد نون التوكيد الثقيلة والخفيفة(82) فالخبر المصدر بحرف التأكيد نحو: والله لتنصرنَّ وكذا كلّ أداة شرط بعدها (ما) زائدة سواء جاز حذفها كما في متى ما تفعلنَّ... أو كانت لازمة لكلمة الشرط كإذما لزمته نون التأكيد أو هو على الاختيار كما أشار إلى ذلك الرضي : ((وقد تدخل نون التأكيد اختياراً في جواب الشرط أيضاً إذا كان الشرط مما يجوز دخولها فيه))(83) ولكنّه جعل دخولها في الشرط أقل. وقال الشنتمري: ((الشاهد فيه إدخال النون على (ينفعن)وهو جواب الشرط ،وليس من مواضع النون ؛لأنّه خبرٌ يجوز فيه الصدق والكذب ،إلاّ أنّ الشاعر إذا اضطر أكَّدَه بالنون تشبيها للفعل في الاستفهام ؛لأنّه مستقبل مثله)) (84) .

2-علة عدم الاضمار قبل الإظهار

ومما ينتصب من الصِفات حالاً كما انتَصب المصدرٌ الذي يوضع موضعه ولا يكون إلاّ حالاً قولُه: أَمّا صَديقاً مُصافِياً فليس بصديقٍ مُصافٍ، وأَمّا طاهراً فليس بطاهرٍ، وأَمّا عالما فعالمٌ، فهذا نصبٌ ؛لأنَّه جعله كائنا فى حال علمٍ وخارجا من حال ظهورٍ ومصادفةٍ والرفعُ لا يجوز هنا؛ لأنَّك قد أَضمرت صاحبَ الصفةِ وحيث قلتَ : (أمّا العلمُ فعالمٌ)فلم تضمِرْ مذكورا قبل كلامك وهو العلمُ فمن ثم حسن في هذا الرفع ولم يجز الرفع في الصفة، ولا يكون في الصفة

الألف واللام ؛لأنه ليس بمصدر فيكون جوابا لقوله لمه، وإنما المصدر تابع له ووضع في موضعه حالا، واعلم أنّ ما ينتصب في هذا الباب فالذي بعده أو قبله من الكلام قد عمل فيه كما حمل الحذر ما قبله إذا قلت : أكرمته حذر أن عاب، وكما عمل في قوله: أتاه مشيا وماشيا وإنّما ذكرت صاحب العلم فمن ثم حَسُنَ فى هذا الرفعُ ولم يَجز الرفع في الصَّفة ولا يكون في الصفة الالف واللام ؛لأنّه ليس بمصدرٍ (85) فأوجب سيبويه النصب ؛لأنّه أضمر صاحب الصفة ولا يصح الرفع إلاّ إذ ذكر صاحب الصفة فالرفع لاغير؛ لأنّ الإضمار على نية التفسير لأنّ الاضمار قبل الذكر مستبعد في كلام العرب(86)وفي حديثه عن الإضمار في كان وليس قال سيبويه:((فمن ذلك تقول بعض العرب :(ليس خلَقَ اللهُ مثله) فلولا أنَّ فيه إضماراً لم يجز أن تذكر الفعل ولم تعمله في اسم ولكن فيه من الاضمار مثل ما في إنّه)(87)قال حميد الأرقط:[بحر البسيط] :

[فأصْبحوا والنّوَى عالِي مُعرَّسِهِم وليس كُلّ النّوى تُلقِى المسَاكينُ]

قال سيبويه "فلو كان كلٌّ على ليس ولا إضمار فيه لم يكن إلاّ الرفع في كل ولكنّه انتصب على تلقى ولا يجوز أن تحمل المساكين على ليس وقد تقدمت فجعلت الذي يعمل فيه الفعل الآخر يلي الأول وهذا لا يحسن لو قلت: كانت زيداً الحمى تأخذ أو تأخذ الحمى لم يجز وكان قبيحاً "(88)، ولا يصح عند المبرد مالم تضمر شريطة التفسير فعنده التقدير:(كان الخبر أو الحديث أو ما أشبهه) (89)على أن يكون ذلك المضمر اسم كان وكانت الجملة خبرها حتى يصح(كانت زيدا الحمى تأخذ) ومنه ما أنشدوه : فأصبحوا والنوى)(90) قال السيرافي : ((فقوله: كلَّ ينتصب بـ(يلقى) والمساكين يرتفع بـ(يلقى) وفي ليس ضمير الأمر ، ولو لم يكن في ليس ضمير الأمر لارتفع (كل) ب(ليس)وصار التقدير : وليس كل النوى يلقيه المساكين ،وهو قبيح ،لأنّ حذف الهاء من الأخبار قبيح، آلا ترى أنّه لا يحسن أن تقول : زيدٌ ضربت في معنى :زيدٌ ضربته))(91)وهو ما بيّنه ابن عقيل تفصيلا فاسم (ليس)ضمير الشأن و(كلّ) مفعول مقدم والجملة خبر ليس (92)وقال الجمهور التقدير: ليس هو: أي الشأن وقد عرفت أنّه يقدر ضمير الشأن حيث أمكن تقديره (93) وقال الشنتمري: ((استشهد به على الإضمار في (ليس) لأنّها فعل وجعل الدليل على ذلك إيلاءها المنصوب بغيرها ، وشرط العامل أنْ لا يفصل بينه وبين معموله بما لم يعمل فيه، لأنّ ما عمل فيه من سببه فلا يفصل بينه وبينه بأجنبي ليس منه)) (94)وفي الحديث عن(نِعمَ) وعدم المطابقة بين مخصوصها بالمدح أو عن بئس ومخصوصها بالذم والاسم المقدم عليها أو المظهر قال:((ولا يجوز لك أن تقول:(نِعمَ ولا رُبَّهُ)وتسكت؛ لأنّهم إنّما بدأوا بالإضمار على شريطة التفسير، وإنّما هو إضمار مقدمٌ قبل الاسم ،والإضمار الذي يجوز عليه السكوت نحو:(زيدٌ ضربته) إنّما اضمر بعد ما ذكر الاسم مظهرا ، فالذي تقدم من الإضمار لازم له التفسير حتى يبينه ولا يكون في موضع الإضمار في هذا الباب مظهر))(95)وهو ما أكدّه المبرد: في أنَّ نعم وبئس لا يقعان إلاّ على مضمر يفسره ما بعده نحو: نعم رجلاً أنت(96)،وقال ابن السراج:((واعلم أنّهم لا يضمرون شيئا قبل ذكره إلاّ على شريطة التفسير وإنّما خصوا به أبوابا بعينها، وحق المضمر أن يكون بعد المذكور))(97)وفي موضع آخر قال:((وأعلم أنّه محالٌ أنْ تقول: عبدالله نَعْم الرجلُ والرجلُ غير عبدالله ،كما أنّه مُحالٌ أن تقول: عبدالله هو فيها وهو غيره))(98)،والمحال ليس الأسلوب ولكنّ المحال عدم المطابقة بين المظهر والمضمر((فنعم تكون مرة عاملة في مضمر يفسره ما بعده فتكون هي وهو بمنزلة ويحه ومثله ثم يعملان في الذي فسر المضمر عمل مثله وويحه إذا قلت لي مثله

عبداً وتكون مرة أُخرى تعمل في مظهر لا تجاوزه فهي مرة بمنزلة رُبّه رجلاً ومرة بمنزلة ذهب أخوه فتجري مجرى المضمر الذي قُدم لما بعده من التفسير وسدّ مكانه ؛ لأنّه قد بينه وهو نحو قولك : أزيدًا ضربتَهُ)) (99).

3- علة عدم الملازمة

في حديث سيبويه عن نداء الاسم المعرف ب(أل) قال سيبويه:((واعلم أنّه لا يجوز لك أن تنادى اسما فيه الألف واللام البتة إلاّ أنهّم قد قالوا: يا الله اغفر لنا وذلك من قبل أنّه اسم يلزمه الألف واللام لا يفارقانه وكثر في كلامهم فصار كأنَّ الألف واللام فيه بمنزلة الألف واللام التي من نفس الحروف وليس بمنزلة الذي... وإن كان لا يفارقه الألف واللام ليس اسما بمنزلة زيد وعمرو غالبا(100)وقال :((وهي في اسم الله تعالى-أي: الألف واللام-بمنزلة شيء غير منفصل في الكلمة))(101)،وقال ابن الخشاب: ((فأمّا قولهم يا الله ،فإنّما جاز نداء هذا الاسم وفيه الألف واللام لانّهما لزمتاه،))(102)،وقال الرضي: ((وبعض النحويين يجوز دخول (يا) على ذي اللام مطلقا في السعة)) (103).وفي غير ذلك مما لا يلازمه الألف واللام لم يجز قال سيبويه:((آلا ترى أنّه لايجوز لك أنْ تقول : يا العرب وإنّما دخل في هذا الباب من حروف النداء أيُّ وحدها، فجرى مجراه في النداء))(104)،وقيل يانعا العرب ويرونه : يا نعيان العرب (105) ولا يصح النداء إلاّ إذا استعنت ب(أيّها، أيّتها) فهم يجيزون: (يأيّها الرجلُ) وهكذا لما جاء معرفا ب(أل) وقال :((ومثل ذلك أناس فإذا أدخلت الألف واللام قلت: الناس إلا أنّ الناس قد يفارقهم الألف واللام ويكون نكرة والله لا يكون فيه ذلك)(106)وهو ما بينّه كثير من العلماء(107)وفهم من ذلك أن عدم الملازمة يمنع إدخال حرف النداء عليه حتى لا يجتمع أكثر من أداة للتعريف خلافا لما هو ملازم للألف واللام.ومذهب المبرد عدم جوازه مطلقا((واعلم أنّ الاسم لا ينادى وفيه الألف واللام))(108)وقال الزجاجي:((ولا يجوز أن تقول: يا الرجلُ ، ويا الغلامُ ولا يا الراكبُ ؛لأنّ النداء يعرف المنادى بالقصد والإشارة والألف واللام تعرفان بالعهد ولا يتعرف الاسم من وجهين مختلفين))(109)في حين فصل الأشموني ذلك فقال: ((ولا يجوز ذلك في الاختيار ، خلافًا للبغداديين في ذلك إلاّ مع (الله)فيجوز إجماعًا، للزوم"أل" له حتى صارت كالجزء منه ...وإلاّ مع(محكي الجمل)نحو: يا المنطلق زيدٌ فيمن سُمي به، نص على ذلك سيبويه ، وزاد المبرد ما سُمي به من موصول مبدوء نحو(الذي)... وصوَّبه الناظم وزاد في التسهيل اسم الجنس المشبه به نحو (يا الأسد شِدَّه أقبل) وهو مذهب ابن سعدان، قال في شرح التسهيل : وهو القياس))(110).فإن أرادوا نداء ما فيه أل توصلوا له بـ(أي)وقال ابن الخشاب: ((فلا تقول : يا الرجلُ فلما لم يكن من أصول كلامهم هذا وآثروا نداء ما فيه الألف واللام توصلوا إليه بـ(أي))) (111) ،وهو ما فصّله ابن يعيش وبيّن امتناع النداء إلاّ إذا وصل بـ(أي) أو (هذا)، (112)وللتوصل إلى ندائه استعانوا بـ(أيها) و(هذا) (113) وفي القول :(يا الله)(114))،وتعد هذه المسألة من مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين، فبينما يجيزه الكوفيون يعده البصريون من أقبح الضرائر(115) .

4-علة الابهام أو عدم الإبانة والإشكال

وفي حديث سيبويه في باب من الاختصاص يجري على ما جرى عليه النداء قال: واعلم أنّه لا يجوز لك أن تبهم في هذا الباب فتقول :إنّي هذا أفعل كذا وكذا ولكن تقول :إ(نَّي زيدا أفعل) ولا يجوز أن تذكر إلاّ اسما معروفا ؛لأنَّ الأسماء إنّما تذكرها توكيدا وتوضيحا هنا للمضمر وتذكيرا وإذا أبهمت فقد جئت بما هو أشكل من المضمر ولو جاز هذا لجازت النكرة فقلت :إنّا قوما فليس هذا من مواضع النكرة والمبهم ولكن هذا موضع بيان كما كانت الندبة

موضع بيان فقبح إذ ذكروا الأمر توكيدا لما يعظمون أمره أن يذكروا مبهما ،(116)ونحوه :((منع القول :رأيتُ زيداً أباه والأبُ غير زيدٍ؛ لأنّك لا تبينه بغيره ولا بشيء ليس منه)) وكذلك لا تثني الاسم توكيداً بالأول ولا شيء منه فإنّما تثنيه وتوكده بما هو منه أو هو هو) (117).

5-علة عدم الحضور

وفي ما جرى على حرف النداء وصفا له، بيّن أنّه لا يجوز ان تذكر إلاّ اسما معروفا إنّما تذكرها توكيدا وتوضيحا... وأكثر الأسماء دخولا في هذا الباب بنو فلان ومعشر مضافة، وأهل البيت، وآل فلان ولا يجوز أن تقول: إنهم فعلوا أيتها العصابة إنّما يجوز هذا للمتكلم والمكلم المنادى كما أن هذا لا يجوز إلاّ لحاضر وهو ما بيّنه سيبويه بسؤاله الخليل(رحمه الله) ويونس عن نصب قول الصلتان العبدي(118)[بحر الطويل] :

[أيا شاعِراً لا شاعِرَ اليومَ مِثلَهُ جريرٌ ولكنْ في كُليبٍ تواضُعُ]

فزعما أنّه غير منادى وإنّما انتصب على إضمار كأنّه قال: يا قائل الشعر شاعراً ، وفيه معنى حسبك به شاعرا وليس بمنادى ، كأنّه حيث نادى قال حسبك به، ولكنّه أضمر كما أضمروا في قوله: تالله رجلاً وما اشبهه.(119)، وهو ما وضحّه المبرد بقوله: ((فكان الخليل يزعم أنّ هذا ليس نداء من أجل المعنى ، وذلك أنّه لو ناداه كان قد نادى منكورًا، وكان كلّ من أجابه ممن له هذا الاسم فهو الذي نادى ،كقولك: إذا جاء رجلي فأعلمني فإنّما أخبرته بأنْ يعلمك إذا جاء واحد ممن له هذه البنية، قال، فكيف يكون نكرة وهو يقصد إلى واحد بعينه فيفضله ولكن مجازاة أنّه قال فبينّه ثم قال: عليكم شاعرًا قال(يا) لا شاعرًا اليوم مثله وفيه معنى التعجب كأنّه قال: حسبك به شاعرًا لما فيه من المعنى واللفظ)) (120) .

ولا يجوز زيدٌ عمرا إذا كنتَ لا تُخاطِبُ زيداً إذا أردتَ لِيَضْرِب زيدٌ عمراً وأنت تخاطبني فإنَّما تريد أَنْ أُبْلِغَه أنا عنك أنّك قد أمرتَه أن يَضْرِبْ زيدٌ عمراً وزيدٌ وعمروٌ غائبانِ فلا يكون أنْ تُضْمِرَ فِعْلَ الغائبِ (121) .

6-علة الحمل على عدم المشابهة او المشاكلة

وفي حديث سيبويه عن إعمال (إنَّ) و(ما)فيما يليهما أي: بيان أثرهما في اسميهما وخبرهما وترتيبهما إذ قال:"ولا يجوز أن يكونَ مقدّما مثلَه مؤخَّرا كما أنَّه لا يجوز أن تقول :إنَّ أخوك عبدَ الله على حدّ قولك: إنَّ عبدَ اللهِ أخوك؛ لأنَّها ليست بفعل ،وإنَّما جُعلتْ بمنزلته فكما لم تتصرَّف إنّ كالفعل كذلك لم يَجُزْ فيها كلُّ ما يجوز فيه "(122)، قال ابن الخشاب: ((ولا يتقدم مرفوع هذه الحروف على منصوبها لأنّها فيما علل النحويون مشبهة بأفعال قد اتسع فيها بتقديم منصوبها على مرفوعها ، فهي فروع على تلك الأفعال المشبهة بها، والفروع تلزم طريقة واحدة فلا تتصرف تصرف الأصول))(123).ولم تَقْوَ قوّتَه فكذلك (ما)وتقول ما زيدٌ إلاّ منطلقٌ تَستَوي فيه اللغتان (124)والرفعُ الوجهُ .وقال الفرزدق:(125)[الطويل] :

[لَعَمْرُكَ ما مَعْنٌ بتارِكِ حَقَّهِ ولا مُنْسِيءمَعْنٌ ولا مُتَيَسَّرُ]

قال الشنتمري : ((استشهد به على أنَّ تكرير الاسم مظهرًا في جملتين أحسن من تكريره في جملةٍ واحدة لما قدمت ذكره، ولو حمل البيت على أنَّ التكرير من جملةٍ واحدة لقال: (ولا منسيءٍ معْنٌ) عطفًا على قوله:(بتارك حقه) ، ولكنّه لما كرره مظهرًا وأمكنه أنْ يجعل الكلام جملتين استأنف الكلام فرفع الخبر))(126)

وإن وضع الظاهر مقام الضمير، فإن كان في معرض التفخيم جاز قياساً كقوله تعالى: ((الحَاقَّةُ ما الحَاقَّةُ)) [الحافة/ 1-2]، أي ماهي: وإن لم يكن فعند سيبويه يجوز في الشعر بشرط أن يكون بلفظ الأول))(127) والشاهد : بجر منسيء، فاذا رفعته فهو خبرٌ مقدم على المبتدأ (128) .

وممَّا لا يكون في الاستفهام إلاّ رفعاً قولك :أَعبدُ الله أنت أكرمُ عليه أم زيدٌ؟ وأعبدُ الله أنت له أصدقُ أم بِشرٌ ؟كأنّك قلت: أعبدُ الله أنت أخوه أم بشر؟ لأنّ أَفْعَلَ ليس بفعلٍ ولا اسمٍ يَجرى مجرى الفعل وإنّما هو بمنزلة حسَنٍ وشديد ونحوِ ذلك ،ومثلُه أَعبدُ الله أنتَ له خيرٌ أم بشرٌ(129) فعدم جريان أفعل مجرى الفعل ولا هو اسم يجري مجرى الفعل جعل الرفع لا غير.

7- علة عدم السببية

وفي حديثه عن عمل (ما) قال سيبويه: تقول: ما أَبو زَيْنَبَ ذاهباً ولا مقيمةٌ أمُّها ،ترفع ؛لأنّك لو قلتَ :ما أبو زَيْنَبَ مُقَيمة أمُّها لم يجزْ ؛لأنها ليست من سببه وإنّما عَمِلتْ ما فيه لا في زينبَ ومن ذلك قول الشاعر الأعور الشَنيّ:[بحر المتقارب]

[هوِّنْ عليكَ فإنّ الأمور بكفِّ الالهِ مقاديُرها
فليس بآتيك مَنْهيهًا ولا قاصرٌ عنك مأمورها]

لأنّه جعل المأمور من سبب الأمور ولم يجعله من سبب المذكَّر وهو المنهي(130)فمذهب سيبويه في جميع هذا لا يعطف على عاملين ويذكر أنّ في جميعها تأويلا يرده إلى عمل واحد(131)وأنّه لو كان موضع ليس (ما) لكان الخبر إذا تقدم في(ما) على الاسم لم يجز الا ّ الرفع ولا يجوز أن تقول : (ما زيدٌ منطلقا ولا خارجا معنً)فإن جعلت في (خارج معن)شيئا من سبب زيد جاز النصب وكان عطفا على الخبر؛ لأنّه يصير خبرا لزيد ؛لأنّه معلق سبب له .(132) فعدم السببية يمنع النصب ويوجب الرفع لعدم التعلق بين الخبر وبين ما يليه، وهو ما بينه المبرد إذ قال: ((فالرفع على مثل قولك: زيدٌ قائما ، ولا عمرو منطلق، قطعته من الأول، وعطفت جملة على جملة ، والنصب قد فسرناه على الموضع ، وكان سيبويه يجيز الجر)) (133)أمّا الشنتمري فقال: ((جواز النصب في الخبر المعطوف على خبر ليس وإنْ كان الأخير أجنبيًا ؛ لأن ليس تعمل في الخبر مقدمًا ومؤخرًا وذكر أن الاجر جائزٌ على أن تجعل الأخر من سبب الأول ؛لأنّه أخبر أولا عن المنهي (ليس يآتيك منهيها)ثم أخبر عن المأمور)) (134) .

8- علة الإجراء

وهي من العلل القوية عند سيبويه وبها يتم نفي حمل الثاني على الأول أو العكس لعدم الصحة؛ لأنّ غالب الإجراء يحدث على المعنى وإن وجد بعضه على الموضع(135) ونحوه ماذكره في دخول الباء في قول الشاعر(عُقبة الأسدي):(136)[بحر الوافر] :

[مُعاوِيَ إنَّنا بشرٌ فأسْجِحْ فلسنا بالجبالِ ولا الحديدا]

فالباء إذا دخلت على شيء لو لم تدخل عليه لم يُخِلَّ بالمعنى ولم يُحتج إليها وكان نصبا ألا ترى أنّهم يقولون : (حسبك هذا وبحسبك هذا)، فلم تغير الباء معنى ،وجرى هذا مَجْراهُ قبْلَ ؛ لأنّ بحسبك في موضع ابتداء ، وقال الفراء: ((وينشد(الحديدا) خفضًا ونصبًا ، وأكثر ما سمعته بالخفض)) (137)، وقال الشنتمري: ((استشهد به على

جواز حمل المعطوف على الباء وما عملت فيه؛ لأنّ معنى لسنا بالجبال ولسنا الجبال واحدُ وقد رُدَّ على سيبويه رواية البيت بالنصب؛ لأنَّ البيت من قصيدة مجرورة معروفة وبعدهما يدل على ذلك)) (138)وسيبويه غير متهم ولكن قد يكون الراوي رواها برواية أخرى على لغته ، فيكون الاحتجاج بلغة المنشد لا بقول الشاعر ، أو أنّ البيت من قصيدة أخرى منصوبة. ومثله قول لبيد:[بحر الطويل] :

[فإنْ لَمْ تَجِدْ مِن دونِ عَدْنانَ والِداً ودونَ مَعدٍ فَلْتَزَعْكَ العَوَاذِلُ]

والجَرُّ الوجهُ (139) ويقال : فليسعك العواذل (140)وهو مما ينشده العرب نصبا وجرا لاشتمال المعنى عليها جميعا ، ينصبون دون ويجرونها(141)وعلى هذا فلم يجز القول(مررت بزيد وعمرا) خلافا لابن جني (142)إذ استدل بالبيت الشعري على عطف دون على موضع من دون.؛ لأنّه لا يجوز مررت زيدا ، ولا تختص مراعاة الموضع بان يكون العامل في اللفظ زائدا كما مثلنا بدليل قول الشاعر السابق (143)في حين ذهب الخليل إلى نصب دون على الموضع لا على الاسم (144).

وفي باب إجراء (ذا) وحدّه بمنزلة (الذي) وليس يكون- عدم اجرائه-كالذي إلاّ مع ما ومن فيكون (ذا) بمنزلة الذي ويكون (ما) حرف الاستفهام وإجرائهم إياه بمنزلة اسم واحد : أمّا إجرائهم (ذا)بمنزلة الذي في قولك: ماذا رأيت؟ فنقول خيراً" كأنّك قلت: ما رأيت... فلو كان(ذا) لغواً لما قالت العرب: عما ذا تسأل ولقالوا: عمَّ ذا تسأل كأنّهم قالوا عمَّ تسأل ولكنّهم جعلوا ما وذا اسماً واحداً كما جعلوا ما وإن حرفاً واحداً"(145) حين قالوا :إنّما ومثل ذلك كأنّما وحيثما في الجزاء(146) فالنحويون منعوا إجراء(ذا) مجرى الذي إلاّ بشرط وقوع(ما) و(من) معها وحملوا ذلك على إنّما وحيثما وغيرهما.

9-علة الأصل

وفي باب وقوع الأسماء ظروفا وتصحيح اللفظ على المعنى ،كقولهم: شهرا ربيع حين ثنيت إنّما جاء على العدد عندهم، إذ قال:((لا يجوز أن تقول: يضرب شهري ربيع وأنت تريد أحدهما كما لا يجوز اليومين وأشباههما فليس لك في هذه الأشياء إلا أنْ تجريها مع ما أجروها ولا يجوز أن تريد بالحرف غير ما أرادوا))(147)، وفي اسقاط حرف النداء بين انّه يدل على أنه محمول على ما حمل عليه النداء يعني: أيتها العصابة فكان هذا عندهم في الأصل أن يقولوا فيه ولكنّهم خزلوها وأسقطوها حين أجروها على الأصل ، فكان الأولى أن يقولوا فيه: يا أيتها العصابة ولكنّهم اسقطوا(يا)(148)وقال المبرد: ((أجروا حرف النداء على العصابة وليست مدْعُوَّة ؛ لأنّ فيها الاختصاص الذي في النداء ،... فإذا قلت : اللهم اغفرْ أيَّتها العصابة . فأنت لم تَدْعُ العصابة ، ولكنَّك اختصصتها من غيرها، كما تختص المدعوَّ، فجرى عليها اسم النداء، لمساواتها إياه في الاختصاص... ولا يجوز أن تقول: يا أيَّها الرجلُ ، ولا يا ايّتها العصابةُ؛ لأنّك لا تُنبه إنساناً إنّما تختصُ))(149)وقال ابن هشام الأنصاري : ((ويكون المنصوب على الاختصاص بلفظ(أي فيلزمها في هذا الباب ما يلزمها في النداء... ومن وصفها باسم مُعرَّف بأل لازم الرفع،..." اللهم اغفِرْ لنَا أيتُها العصابة")) (150) .

وفي باب ما لا يجوز فيه من بنات الحرفين إلاّ الرد وذلك قولك في الأسماء الخمسة: أب أبويٌ وفي أخٍ أخويٌ وفي حمٍ حمويٌ ولا يجوز إلاّ ذا من قبل أنك ترد من بنات الحرفين التي ذهبت لاماتهن إلى الأصل ما لا يخرج أصله في التثنية ولا في الجمع بالتاء فلما أخرجت التثنية الأصل لزم الإضافة أن تخرج الأصل إذ كانت تقوى على الرد فيما لا

يخرج لامه في تثنيته ولا في جمعه بالتاء فإذا رد في الأضعف في شيءٍ كان في الأقوى 0أرد(151)قال السيرافي:((يعني إنّما وجب ردّ الذاهب لأنّا راينا النسبة قد ترد الذاهب الذي لا يعود في التثنية .... فلما قويت النسبة على رد ما لا ترده التثنية صارت أقوى)) (152).

10-علة الاستعمال أو علة الحمل

ولو قلت:(ما زيدٌ على قومِنا ولا عندَنا)كان النصبُ ليس غيرُ ؛لأنّه لا يجوز حَمْلُه على (على) ألا ترى أنك لو قلت :ولا علَى عندِنا لم يكن ؛لأنّ عندّنا لا تُستَعْمَلُ إلاَّ ظرفا وإنَّما أردتَ أن تُخْبِرَ أنه ليس عندكم وتقول أخذَتْنا بالجَوْد وفَوْقَه ؛لأنّه ليس من كلامهم و(بفَوْقَه) ونحوه قول الشاعر وهو كعبُ بن جُعَيْلٍ :(153)[بحر الطويل]

[أَلاَ حَيّ نَدْمَانِي عُمَيْرِ بنِ عامرٍ إذا ما تلاَقَيْنا من اليومِ أو غَدَا]

إذ عطف(غداً) على محل (اليوم) لأنّه مسبوق ب(من) الزائد' ، وهي لاموضع لها من الأعراب، قال الخليل : ((نصب غدًا على الموضع لا على الاسم ؛لأنَّ (من) لا موضع لها من الإعراب) (154)،وهو ما أكده المبرد: ((حمل (غداً) على موضع (اليوم) لأنّ معنى تلاقينا من اليوم، وتلاقينا اليوم واحد)) (155) وكذا لا يجوز أن تبتدئَ بالأخ قبل الذى، وتُعْمِلَ فيه :رأيتُ أخاه زيد فكذلك لا يجوز النصب فى قولك: أذَكَرٌ أَنْ تَلِدَ ناقتُك أحب إليك أم أنثى ؛لأنّك حملته على الفعل الذي هو صلة(أن)، فصار في صلته فصار كقولك: الذي رأيت أخاه زيدٌ ،ولا يجوز الابتداء بالأخ وذلك أنّك لو قلت: (أخاه الذى رأيتُ زيدٌ) لم يجز وأنت تريد (الذي رأيتُ أخاه زيدٌ)(156) فيحمل عليه عدم جواز النصب في :أذكر لما سبق ذكره.

11- علة عدم الضم

ويقصد به ترابط الشيء مع الشيء وعدمه يؤدي إلى عدم الجواز، ونحوه قول سيبويه: واعلم أنَّه لا يجوز أن تقول: إيّاك زيداً كما أنّه لا يجوز أن تقول رأسَك الجِدارَ حتّى تقولَ :من الجدار أو والجدارَ ،وكذلك أنْ تَفْعَلَ إذا أردتَ إيّاك والفعلَ فإذا قلت :إيّاك أن تفعلَ تريد إياك أَعِظُ مَخافةَ أَنْ تفعلَ أو من أَجْلِ أن تفعلَ جاز لأنَّك لا تريد أن تَضُمَّه إلى الاسم الأوّل كأَنَّك قلت إيّاك نَحَّ لمكان كذا وكذا ولو قلت إيّاك الأسدَ تريد من الأسد لم يجز كما جاز في أنّ إلاَّ أَنّهم زعموا أنّ ابنَ أبى إسحاقَ أجاز هذا البيت في الشعر (157)[بحر الطويل]:

[إيّاكَ إيّاكَ المراءَ فإنّه إلى الشرِّ دعّاءٌ وللشرِّ جالبُ]

كأنّه قال: إياك ثم أضمر بعد إياك فعلا إياك فعلا آخر فقال: اتق المراء(158)وقيده المبرد بالضرورة على اضمار فعلا على كلامين: (اتق المراء يا فتى)(159)، وقال الشنتمري: ((الشاهد في نصب (إيّاك) مع إسقاط حرف العطف ضرورة، والمعروف في الكلام إيّاك والمراءَ وإيّاك والأسدَ ولا يجوز إيّاك الأسدَ كما لا يجوز اتَّقِ نفْسك الأسدَ على ما بينه سيبويه))(160) .

12- علة صحة المعنى

وفي باب ما ينتصب من الأسماء التي ليست بصفة ولا مصدر ؛لأنّه طال يقع فيه الأمر فينتصب ؛لأنّه مفعول به قال وذلك قولك:(كلمتُهُ فاه إلى فيّ ، وبايعته يدًا بيدٍ) كأنّه قال :كلمته مشافهة ، وبايعته نقدا ، أي كلمته في هذا الحال وبعض العرب يقول :(كلمتُهُفوه إلى فيّ) ،واعلم أنَّه لا يجوز أن تقول: (كلّمتُه فاه)حتّى تقول : (إلى فيَّ)؛ لأنَّك إنَّما تريد مشافَهةً والمُشافهةُ لا تكون إلاّ من اثنين فإنَّما يَصحّ المعنى إذا قلت إلى فِيَّ ولا يجوز أن تقول: (بايعتُه يداً

)؛لأنَّك إنَّما تريد أن تقول: (أخَذَ منّى وأعطاني) فإنَّما يَصحَ المعنى إذا قلت :بيدٍ ؛لأنّهما عَمَلانِ(161)؛ ولأنّ هذه الأشياء لا ينفرد منها شيء دون ما بعده ، فلا يجوز أن تقول كلمته فاه حتى تقول إلى في (162)ولا يجوز أن تقول انثَنى عَوْدَه ؛لأنَّك إنّما تريد أنّه لم يَقطع ذهابَه حتَّى وصلَه برجوع وإنّما أردتَ أنه رجع فى حافِرته أى نَقَضَ مجيئَة برجوعٍ وقد يكون أن يَنقطع مجيُه ثم يَرجع فيقول رجعتُ عَوْدِى على بدئي أي : رجعت كما جئت فالمجيء موصول به الرجوع ،وهو بدء والرجوع به (163)ونحوه[دخلوا الأول فالأول جرى على قولك واحداً فواحداً ودخلوا رجلاً رجلاً وإن شئت قلت: دخلوا رجلٌ فرجلٌ تجعله بدلاً كما قال تعالى: ((بِالنَّاصِيَةِ، نَاصِيَةٍ كَاذِبَةٍ خَاطِئَةٍ)) [العلق/15-16] فإن قلت: ادخلوا فأمرت فالنصب الوجه ولا يكون بدلاً ؛لأنّك لو قلت: (ادخل الأولَ فالأولَ أو رجلٌ رجلٌ) لم يجز ولا يكون صفةً؛ لأنّه ليس معنى الأول فالأول... ولا يجوز(ادخلوا الأول فالأول ؛لأنّ معناه ليدخل فحمله على المعنى ...فإن قلت ادخلوا الأول والآخر والصغير والكبير فالرفع ؛لأنّ معناه معنى كلّهم) كأنّهم قال: ليدخلوا كُلّهم(164)وقد تحدث عن ذلك المبرد ،تفصيلا(165)وجعله الأخفش مما ينصب على اسقاط الخافض أي: من فيه وردّه المبرد فقال: إنّما يتكلم الإنسان في نفسه لا من غيره (166) .

13- علة التباين

اعلم أنه لا يجوز أن تصف النكرة والمعرفة كما لا يجوز وصف المختلفين وذلك قولك :هذه ناقة وفصيلها الراتعان فهذا محال ؛لأن (الراتعان)لا يكونان صفة للفصيل ولا للناقة ولا تستطيع أن تجعل بعضها نكرة وبعضها معرفة وهذا قول الخليل رحمه الله(167).(إذا اختلفا تعريفا وتنكيرا، لم يكن جمعهما في وصف واحد فلا تقول: هذه ناقة وفصيلها الراتعان)ونقول : هذه ناقة وفصيلها راتعين، وقد يقول بعضهم هذه ناقة وفصيلها راتعان وهذا شبيه بقول من قال : كلُّ شاة وسخلتها بدرهم ...لم يقل في الراتعين إلاّ النصب؛ لأنّه عندئذ يريد المعرفة والنصب أكثر في كلامهم وهو القياس (168)، فاختلاف الموصوفين مانع قوي لجمعهما في صفة واحدة قال الرضي : ((وإذ اختلفا تعريفًا وتنكيرًا ، لم يكن جمعهما في وصف واحد، فلا تقولُ: هذهِ ناقة وفصيلها الراتعان ولا راتعان لامتناع تخالف النعت والمنعوت تعريفًا وتنكيرًا)) (169)ومثله إن اختلفا في الإعراب فقد زعم الخليل أنَّ الجرّين أو الرفعين إذا اختلفا فهما بمنزلة الجر والرفع وذلك قولك :هذا رجلٌ في الدار آخر كريمين (170).

14- علة العموم والخصوص

واعلم أنّه لا يجوز أن تقول: (قومُك نعمَ صغارُهُم وكبارُهُم) إلاّ أن تقول: (قومُك نعمَ الصغارُ ونعمَ الكبارُ، وقومُك نعمَ القومُ) وذلك؛ لأنّك أردت أن تجعلهم من جماعات ومن أمم كلهم صالح كما أنك إذا قلت عبد الله نعم الرجل فإنما تريد أن تجعله من أمة كلهم صالح ولم ترد أن تعرف شيئا بعينه بالصلاح بعد نعم ومثل ذلك قولك : (عبدُالله فاره العبد، فاره الدابة) فالدابة لعبد الله ومن سببه كما أن الرجل هو عبد الله حين قلت : (عبدُ الله نعمَ الرجلُ) ولست تريد أن تخبر عن عبد بعينه ولا عن دابة بعينها وإنما تريد أن تقول إن في ملك زيد العبد الفاره والدابة الفارهة إذ لم ترد عبدا بعينه ولا دابة بعينها فالاسم الذي يظهر بعد نعم إذا كانت نعم عاملة فيه الاسم الذي فيه(171) فمجيء الفاعل معرفا بالألف واللام يفيد معنى الجنس، قال المبرد: ((قولك: نعم الرجلُ زيدٌ، وبئس الرجلُ عبدُالله...:كأنّ معناه محمود في الرجال قلت: زيدٌ على التفسير كأنّه قيل: من هذا المحمود؟ فقلت : هو زيد...؛ لأنّ الرجل ليس يقصد به إلى واحد بعينه كما تقول جاءني الرجل الذي تعرف ، وإنّما هو واحد من الرجال على غير معهود تريد به هذا الجنس))

(172)، فالألف واللام في فاعل نعم وبئس عند الكثيرين (جنسية)فيكون الممدوح عامًا شاملا أي : الجنس كله ممدوح وكذا لو كان مذمومًا.(173) .

15- علة عدم الاختصاص

وقد يمنع القول إنْ استعملوا الأداة في غير ما اختصت به فلو قلت فيما قالوا: مررتُ بزيدٍ وأنت ، لم يجز لو قلت: ما مررتُ بأحدٍ إلا أنت لم يجز، ولا يجوز أيا أن تكون علامة لمضمر مجرور من قبل أنّ(أيا) علامة للمنصوب فلا يكون المنصوب في موضع المجرور...) (174) وفي باب علامة إضمار المجرور ، أشار إلى أنّ(أنت وأخواتها)الضمائر المرفوعة لاتكن علامات لمجرور، من قبل أنَّ أنت اسمٌ لمرفوع ، ولا يكون المرفوع مجرورا(175) .

16- إنزال الاسم منزلة غيره

وفي باب تكرار الرفع ويا تيمُ تيمَ عدى القياس، واعلم أنه لا يجوز في غير النداء أن تذهب التنوين من الاسم الأول لأنهم جعلوا الأول والآخر بمنزلة اسم واحد نحو: طلحة في النداء واستخفوا بذلك لكثرة استعمالهم إياه في النداء ولا يجعل بمنزلة ما جعل من الغايات كالصوت في غير النداء لكثرته في كلامهم ولا يحذف هاء طلحة في الخبر فيجوز هذا في الاسم مكررا يعني طرح التنوين من تيمٍ تيمِ عدى في الخبر يقول لو فعل هذا بطلحة جاز(176) وقال المبرد: ((فالأجود في هذا أن تقول: ياتيمُ تيمَ عدِيَّ ، فترفع الأول ؛لأنّه مفرد، وتنصب الثاني ؛لأنّه مضاف، وإن شئت كان بدلا من الأول، وإن شئت كان عطفًا عليه عطفَ البيان فهذا أحسنُ الوجهين ، والوجه الآخر أن تقول: ياتيمَ تيمَ عدِيَّ، ويا زيدَ زيدَ عمرو، وذلك لأنّك أردت بالأول : يازيد عمرو فأما أقحمت الثاني تأكيدًا للأول، وإمّا حذفت من الأول المضاف استغناءً بإضافة الثاني، فكأنّه في التقدير: ياتيمَ عديَّ ياتيمَ عديَّ)) (177)كتركيب (خمسة عشر) ففتحتهما فتحة بناء لافتحة إعراب، وهذا مذهب الأعلم))(178)إذا سميت رجلاً الذي رأيته والذي رأيت لم تغيره عن حاله قبل أن يكون اسماً لأن الذي ليس منتهى الاسم وإنما منتهى الاسم الوصل فهذا لا يتغير عن حاله كما لم يتغير ضاربٌ أبوه اسم امرأة عن حاله فلا يتغير الذي كما لم يتغير وصله ولا يجوز لك أن تناديه كما لا يجوز لك أن تنادي الضارب أبوه إذا كان اسماً لأنه بمنزلة اسمٍ واحد فيه الألف أن تناديه فتقول يا الرجل منطلقٌ لأنك سميته بشيئين كل واحدٍ منهما اسمٌ تامٌ والذي مع صلته بمنزلة اسم واحد نحو: الحارثُ فلا يجوز فيه النداء كما لا يجوز فيه قبل أن يكون اسماً وأما :الرجل منطلقٌ ،فبمنزلة تأبط شراً ؛لأنّه لا يتغير عن حاله لأنه قد عمل بعضه من بعض ولو سميته الرجل والرجلان لم يجز فيه النداء لأن ذا يجري مجراه قبل أن يكون اسماً في الجر والنصب والرفع(179) إذ لم يصح نداء(الضارب أبوه)اسم امرأة؛ لأنّه بمنزلة اسم واحدٍ فيه الألف واللام ولو سميت : الرجل منطلقٌ جاز أن تناديه فتقول: يا الرجل منطلقُ؛ لأنّك سميته بشيئين كل واحد منهما اسم تام.

17- علة الالتباس :

وأمّا (اثنا عشر) فزعم الخليل انه لا يغير عن حاله قبل التسمية وليس بمنزلة(خمسة عشر) وذلك أنّ الأعراب يقع على الصدر فيصير اثنا في الرفع واثني في النصب والجر وعشر بمنزلة النون ولا يجوز فيها الإضافة كما لا يجوز في مسلمين ولا تحذف عشر مخافة أن يلتبس بالاثنين ويكون علم العدد قد ذهب فإن صار اسم رجل فأضفت حذفت عشر لأنّك لست تريد العدد فليس في موضع التباس ؛لأنّك تريد أن تفرق بين عددين فإنّما هو بمنزلة

زيدين(180) وفي ترخيم الاسم المنتهي بالهاء نحو :حيوة قالوا: ياحيو أقبل ، فإن رفعت الواو تركتها على حالها ؛لأنّه حرف أجري على الأصل وجُعل بمنزلة غزو ولم يكن التغير لازما وفيه الهاء ولم يجز فيما يلتبس بين المذكر والمؤنث إن حذف نحو مُسْلِمة وغيرها ،إذ قال سيبويه واعلم أنه لا يجوز أن تحذف الهاء وتجعل البقية بمنزلة اسم ليست فيه الهاء إذا لم يكن اسما خاصا غالبا من قبل أنهم لو فعلوا ذلك التبس المؤنث بالمذكر وذلك أنه لا يجوز أن تقول للمرأة يا خبيث أقبلى(181)وإنّما جاز في الغالب لأنّك لا تذكر مؤنثا ولا تؤنث مذكر، وفي هذا قال المرادي: ((عمرة وضخمة لا ترخمان إلاّ على لغة من ينوي ؛لأنّهما لو رخما على لغة الاستقلال فقيل: يا عمرو وضخم لتبادر إلى ذهن السامع أنَّ المناديين رجلٌ اسمه عمرو)) (182)و قال سيبويه أيضا:واعلم أن الأسماء التي ليس في اواخرها هاء أن لا يحذف منها أكثر ؛لأنهم كرهوا أن يخلوا بها فيحملوا عليها حذف التنوين وحذف حرف لازم للاسم لا يتغير في الوصل ولا يزول وإن حذفت فحسن وليس الحذف لشيء من هذه الأسماء ألزم منه لحارث ومالك وعامر وذلك ؛لأنّهم استعملوها كثيراً في الشعر وأكثروا التسمية بها للرجال (183) قال مهلهل بن ربيعة (184)[بحر الكامل] :

[يا حارِ لا تجهلْ على أشْياخِنا إنّا ذَوَو السّوْراتِ والأحْلامِ]

قال الشنتمري: ((الشاهد فيه ترخيم (حارثٍ) وعلّته في الترخيم غلبته لكثرة استعماله في التسمية))(185) .

18- علة عدم الفصل

ومن تلك الحروف الحروف العوامل في الأفعال الناصبة ألا ترى أنك لا تقول جئتك كي زيدٌ يقول ذاك ،ولا خفت أن زيدٌ يقول ذاك فلا يجوز أن تفصل بين الفعل والعامل فيه بالاسم كما لا يجوز أن تفصل بين الاسم وبين إن وأخواتها بفعل(186) فقوى هذه العلة بعلة أخرى وهي الحمل على المتشابه إذ إن الحروف المشبه بالفعل أكثر تلازما مع أسمائها، ونحوه قولهم في الحروف الجازمة وتلك لم ولما ولا التي تجزم الفعل في النهي واللام التي تجزم في الأمر آلا ترى أنه لا يجوز أن تقول لم زيدٌ يأتك فلا يجوز أن تفصل بينها وبين الأفعال بشيء كما لم يجز أن تفصل بين الحروف التي تجر وبين الأسماء بالأفعال ؛لأنَّ الجزم نظير الجر ولا يجوز أن تفصل بينها وبين الفعل بحشوٍ كما لا يجوز لك أن تفصل بين الجار والمجرور بحشوٍ إلاّ في شعر (187)

19- علة عدم الترتيب أو الاولوية

وفي حديثه عن ترتيب الضمائر قال :(وفي أعطاهوني ، فهو قبيح لا تكلم به العرب ولكنّ النحويين قاسوه ،وإنّما قبح عند العرب كراهية أن يبدأ المتكلم في هذا الموضع بالأبعد قبل الأقرب، ولكن تقول : أعطاك إياي وأعطاه إياي)(188) وقال ابن السراج :(فإن بدأ بالغائب قال أعطاهوني وقال سيبويه هذا قبيح لا تكلم به العرب وقال أبو العباس :هذا كلام جيد ليس بقبيح وقال الله تعالى: ((أَنُلْزِمُكُمُوهَا وَأَنتُم لَهَا كَارِهُوْنَ))[هود/28](189).وقال:(فإن ذكرت الفعل الذي يتعدى إلى مفعولي فحق هذا الباب إذا جئت بالمتصل أن تبدأ بالأقرب قبل الأبعد وأعني بالأقرب المتكلم قبل المخاطب والمخاطب قبل الغائب وتعرف القوي من غيره) (190)، وقال الزمخشري: ((وينبغي إذا اتصلا أن يقدم منهما ما للمتكلم على غيره وما للمخاطب على الغائب فتقول: أعطانيك، وأعطانيه زيد، والدرهم أعطاكه زيد)) (191).وهذا الكلام لم يهمله سيبويه بل استدل بالإية نفسها استدلالا على البدء بالمخاطب قبل الغائب والقبح العكس (192) ؛لأنّك إن بدأت بالغائب، فقلت : أعطاه وكفه بان القبح وأنّه لايجوز(193) وإنّما كان المخاطب أولى بان يبدأ به من قبل أن المخاطب أقرب إلى المتكلم من الغائب فكما كان المتكلم أولى بأن يبدأ بنفسه قبل المخاطب كان

المخاطب الذي هو أقرب من الغائب أولى بأن يبدأ به من الغائب(194)فإن بدأت بالغائب فقلت أعطاهوك فهو في القبح وأنّه لا يجوز بمنزلة الغائب والمخاطب إذا بدى بهما قبل المتكلم ولكنك إذا بدأت بالغائب قلت قد أعطاه إياك وأما قول النحويين قد أعطاهوك وأعطاهوني فإنما هو شيء قاسوه لم تكلم به العرب ووضعوا الكلام في غير موضعه وكان قياس هذا لو تكلم به كان هينا(195).

20- علة الاستغناء

وفي باب لا يجوز فيه علامة المضمر المخاطب قال سيبويه: ولا يجوز أن تقول :ضربتني ولا ضربت إياي لا يجوز واحد منهما ؛لأنّهم قد استغنوا عن ذلك بضربت نفسي وإياي ضربت (196)وكذلك لا يجوز أن تقول للمخاطب :اضربك ولا أقتلك ولا ضربتك لما كان المخاطب فاعلاً وجعلت مفعوله نفسه قبح ذلك ؛لأنّهم استغنوا بقولهم: اقتل نفسك، وأهلكت نفسك عن الكاف هاهنا وعن اياك وكذلك المتكلم لا يجوز له أن يقول : (أهلكتني ولا أهلكني)؛ لأنّه جعل نفسه مفعولة فقبح وذلك لأنّهم استغنوا بقولهم أنفع نفسي عني وعن إياي (197) .

وكذلك الغائب لا يجوز لك أن تقول: ضربه إذا كان فاعلا وكان مفعوله نفسه لأنهم استغنوا عن الهاء وعن إياه بقولهم: (ظلمَ نفسَه وأهلكَ نفسَه) ولكنه قد يجوز ما قبح هاهنا في حسبت وظننت وخلت وأرى وزعمت ورأيت إذا لم تعن رؤية العين ووجدت إذا لم ترد وجدان الضالة وجميع حروف الشك وذلك قولك : (حسبتني وأراني ووجدتني فعلت كذا وكذا ورأيتني) لا يستقيم لي هذا وكذلك ما شبه هذه الأفعال(198) .

21- علة الجواب والكراهية

ومثل ذلك قولهم في جواب كيف أصبحت؟ فيقول :صالحٌ ،وفي من رأيت ؟فيقول :زيد كأنّه قال: أنا صالح ، والنصب في هذا الوجه غير جائز ؛لأنّه الجواب على كلام المخاطب وهو أقرب إلى أن تأخذ به (199) ومثله في قولهم:إذن عبد الله يقول ذاك لا يكون إلاّ هذا من قبل أنّ إذن الآن بمنزلة إنما وهل كأنك قلت:(إنّما عبد الله يقول ذاك) ،ولو جعلت إذن ههنا بمنزلة كي وأن لم يحسن من قبل أنه لا يجوز لك أن تقول: (كي زيدٌ يقول ذاك)، ولا أن زيدٌ فلما قبح ذلك جُعلت بمنزلة هل وكأنّما وأشباههما وزعم عيسى بن عمر أنّ ناسا من العرب يقولون: إذن أفعل ذاك في الجواب ، فأخبرت يونس بذلك فقال :لا تبعدن ذا ، ولم يكن ليروي إلاّ ما سمعوها جعلوها بمنزلة هل وبل(200) ونحوه في قولهم: فيما ورد بعد حتى، في قولهم :حتى أدخلها وحتى يدخلها زيدٌ ؛لأنك لو قلت: (سرت حتى أدخلَها وحتى تطلعَ الشمس) كان جيداً وصارت إعادتك حتى كإعادتك له في تباً له وويلٌ له ومن عمراً ؟ومن أخو زيدٍ؟ وقد يجوز أن تقول : (سرت حتى يدخلُها زيد) إذا كان أداؤه سيرك ومثل ذلك قراءة أهل الحجاز لقوله تعالى:((وَزُلْزِلُوا حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ))[البقرة/214] برفع: يقولُ، فقد أورد الخليل جواز رفع(يقول) ونصبه فرفع على تقدير: حتى قال، والنصب على الاستقبال (201)وهو ما تابعه به المبرد(202) وابن الصائغ(ت720هـ) (203)وابن هشام ت 761 هـ)(204)وهو ما بيّنه العكبري وغيره.(205)،، فالنصب على أنّ قول الرسول والمؤمنين مستقبل بالنسبة للزلزلة لا بالنظر لزمن الإخبار فإنّ الله قد قصَّ علينا ذلك ولو لم يكن الفعل الذي بعد حتى مستقبلا بأحد الاعتبارين امتنع اضمار أن وتعين الرفع. واعلم أنه لا يجوز : (سرت حتى أدخلَها وتطلعُ الشمس) يقول :إذا رفعت طلوع الشمس لم يجز وإن نصبت وقد رفعت فهو محالٌ حتى تنصب فعلك من قبل العطف فهذا محالٌ أن ترفع ولم يكن الرفع (206) ونحوه عدم جواز الفصل بين الفعل وبين ما ينصبه بحشوٍ كراهية أن يشبهوه بما يعمل في الاسم لأن الاسم ليس

كالفعل وكذلك ما يعمل فيه ليس كما يعمل في الفعل ألا ترى إلى كثرة ما يعمل في الاسم وقلة هذا فهذه الأشياء فيما يجزم أردأ وأقبح منها في نظيرها من الأسماء وذلك أنك لو قلت :جئتك كي بك يؤخذ زيدٌ لم يجز وصار الفصل في الجزم والنصب أقبح منه في الجر لقلة ما يعمل في الأفعال وكثرة ما يعمل في الأسماء(207).

22-علة عدم الإعمال

هذا بابٌ من أبواب إن تقول :قال عمرو إن زيدا خيرٌ منك وذلك؛ لأنّك أردت أن تحكي قوله ولا يجوز أن تعمل قال في إنّ كما لا يجوز لك أن تعملها في زيد وأشباهه إذا قلت:(قال زيدٌ عمروٌ خير الناس) فأنّ لا تعمل فيها قال كما لا تعمل قال فيما تعمل فيه أن لأن أن تجعل الكلام شأنا وأنت لا تقول قال الشأن متفاقما كما تقول زعم الشأن متغلقا فهذه الأشياء بعد قال حكايةٌ) (208) ومثله قوله تعالى: ((وَإِذْ قَالَ مُوسى لِقومِهِ إِنَّ اللهَ يأمُرُكُم أنْ تَذْبَحُوا بقَرَةً))[البقرة/67]، (209)كما لم يجوز(لا ضربنه أذهب أو مُكثَ) (210)،ونقل المبرد أنّ الخليل كان يجيز : ((لأ ضربنه أذهب أم مكث يريد لأ ضربنه أي ذلك كان وإنّما عبارة الألف وأم بأي فحيث صلحت أي: وصلحنا وكان يجيز على هذا ، كل حق لها سميناه أم لم نسمه على معنى قولك :اي ذلك كان)) (211) .

23-علة عدم التغليب

ولا يجوز أن تقول : (يا أيّها الذي رأيت) ؛لأنه اسمٌ غالب كما لا يجوز يا أيها النضر وأنت تريد الاسم الغالب وإذا ناديته والاسم زيدٌ وعمروٌ قلت يا زيداً وعمراً لأن الاسم قد طال ولم يكن الأول المنتهى ويشرك الآخر وإنما هذا بمنزلته إذا كان اسمه مضافاً وإن ناديته واسمه طلحة وحمزة نصبت بغير تنوين كنصب زيد وعمرو وتنون زيداً وعمراً وتجريه على الأصل وكذلك هذا وأشباهه يرد إذا طال على الأصل كما رد المضاف وكما رد ضارباً رجلاً وأما كزيدٍ وبزيدٍ فحكايات لأنك لو أفردت الباء والكاف غيرتها ولم تثبت كما ثبتت من وإن سميت رجلا عم فأردت أن تحكي في الاستفهام تركته على حاله كما تدع أزيد وأزيدٌ إذا أردت النداء(212).

24- علة التعريف والتأكيد

هو زيد معروفا وذلك أنّك ذكرت للمخاطب انسانا كان يجهله أو ظننت أنّه يجهله ، فكأنّك قلت: أثبته أو الزمه معروفا فصار المعروف حالا كما كان المنطلق حالا حين قلت هذا زيد منطلقا والمعنى أنك أردت أن توضح أن المذكور زيد حين قلت معروفا ولا يجوز أن تذكر في هذا الموضع إلا ما أشبه المعروف لأنه يعرف ويؤكد فلو ذكر هنا الانطلاق كان غير جائز لأن الانطلاق لا يوضح أنه زيد ولا يؤكده ومعنى قوله معروفا لا شك وليس ذا فى منطلق وكذلك هو الحق بينا ومعلوما لأن ذا مما يوضح ويؤكد به الحق وكذلك هى وهما وهم وهن وأنا وأنت وإنه(213)وقال ابن السراج : ((معنى فعل قولهم :(هذا زيدٌ منطلقا)؛لأنّ منطلقا انتصب على الحال والحال لأبد من أن يكون العامل فيها فعلٌ أو معنى فعل)(214)وقال ولا يصح أن يقدم ما عمل فيه عليه إلا أن يكون ظرفا وذلك قولك :(فيها زيدٌ قائما) لا يجوز أن تقدم قائما على فيها لأنّ ليس هنا فعلٌ وإنّما عملت (فيها) في الحال... وكذلك إذا قلت:(هذا زيد منطلقا) لا يجوز ان يقدم (منطلقا) على هذا ؛لأنّ العامل هنا دلّ على ما دلّ عليه هذا)) (215) .

25-علة النقض أو المحال

ولو قلت كم لا رجلا ولا رجلين في الخبر أو الاستفهام كان غير جائز لأنه ليس هكذا تفسير العدد ولو جاز ذا لقلت له عشرون لا عبدا ولا عبدين فلا رجل ولا رجلان توكيد كم لا للذي عمل فيه لأنه لو كان عليه كان محالا وكان

تقضا ومثل ذلك قولك للرجل كم لك عبدا فيقول عبدان أو ثلاثة أعبد(216) وقال الصبان:(أعلم أنّ تمييزها لايكون منفيا وهو محل اتفاق بين سيبويه والكوفيين والمبرد)) (217).

26- على عدم الاشتراك وعدم الصحة

وفي العطف على منادى مجرد من الألف واللام باسم فيه الألف واللام نحو:(يا زيدُ والنضرُ، يا زيدُ والفضلُ ، ويا محمدُ والحارثُ) ونحوه قراءة الأعرج قوله تعالى:((يَا جِبَالُ أَوِّبي مَعَهُ والطَّيرُ))[سبأ/]10فرفع(الطيرُ) ، قال الخليل رحمه الله هو القياس كأنه قال :ويا حارث ولو حمل الحارث على يا كان غير جائز البتة نصب أو رفع من قبل أنك لا تنادى اسما فيه الألف واللام ب (يا) ولكنك أشركت بين النضر والأول في (يا)ولم تجعلها خاصة للنضر كقولك :ما مررت بزيد وعمرو ولو أردت عملين لقلت :ما مررت بزيد ولا مررت بعمرو (218)ووجهه الخليل الرفع على تقدير:(يازيد أقبل وليقبل معك الفضل) (219)،واختار الخليل وسيبويه والمازني الرفع، والقراءة في(الطير) بالرفع قراءة (الأعرج و عبد الرحمن بن هرمزت 117هـ ويعقوب وابي نوفل وابي يحيى وعاصم (نسقا على لفظ (الجبال)(220)، في حين أنّ أبا عمرو، وعيسى ت 149هـ، ويونس، وابا عمر الجرمي، فيختارون النصب (على النداء)(221)وأجازه الزمخشري وقيل هي قراءة العامة،(222) في حين اختار أبو العباس النصب في قولك (يا زيد والرجل، وياختار الرفع في الحارث، لأنّ الالف واللام في الأولى بدلا من (يا) في حين هي للتفخيم في الثانية. (223) ونقل عن أبي عمر الجرمي وأبي عثمان اختيار النصب وحجة من اختار الرفع أقوى؛ لأنّ مافيه الألف واللام لفظه لفظ المفرد، وهو معرفة، فصار التعريف فيه الألف واللام كالتعريف مع (يا) أما من اختار النصب فقد جعل الالف واللام مقام التنوين والأضافة فلو كان الاسم مضافا آمنوا بالنصب(224)في حين أجاز ابن جني الحالين(225)واستدل غالب العلماء بجواز الأمرين على قراءة الأية القرانية بالرفع والنصب(226)ومجمل التوجيهات التي بينها العلماء لا تخرج عن أن النصب(عطفا على (فضلا)، النصب على النداء، النصب على المفعول معه بتقدير أوبي معه ومع الطير(227) أما الرفع فمن جهتين ، أن يكون نسقا على ما في أوّبي ، ويجوز أن يكون مرفوعا على البدل(يا جبال ويا ايها الطير) (228) وفي القول عن(أي)، قال محال أن يقال: ،أي جارها ، وينبغي أن تقول : ربّ رجل وأخاه ، فليس ذا من قبل ذا ولكنهما حروف تشرك الآخر فيما فيه الأول ولو جاءت تلى ما وليه الاسم الأول كان غير جائز لو قلت هذا فصيلها لم يكن نكرة كما كان هذه ناقة وفصيلها وإذا كان مؤخرا دخل فيما دخل فيه الأول وتقول يا أيها الرجل وزيد ويا الرجل وعبد الله لأن هذا محمول على(يا)كما قال رؤبة:[بحر الرجز](229)

[يا دارَ عَفْراءَ ودارَ الْبَخدَنِ]

إذ نصب المعطوف المضاف، وحمْله على مثل ما حُمِلَ عليه الأول؛لأنَّ إعادة حرف النداء مقدرة فيه، فكأنّه قال : ويادار البخدنَ.(230)

27- علة الاستحالة

وأكثر ما تكون فيما جاء منصوباً من الأفعال المضارعة بعد حروف العطف أو الجر(اعتماداً على الأصل)إذ ذهب سيبويه وغيره من علماء البصرة إلى تقدير(أن)مضمرة وجوباً في الغالب ولا يجوز اظهارها فقال "اعلم أنَّ ما انتصب في باب –الفاء- ينتصب على اضمار(أن) ومالم ينتصب فأنّه يشرك الفعل الأول فيما دخل فيه ويكون في موضع مبتدأ أو مبني على مبتدأ..كأنّك قلت ليس يكون منك إتيانٌ فحديثٌ فلما أردت ذلك استحال أن تضم الفعل على

الاسم فاضمروا (أن) مع الفعل بمنزلة الاسم فلما نووا أن يكون الأول بمنزلة قولهم لم يكن إتيانٌ استحالوا أن يضموا الفعل إليه فلما اضمروا أن حسن" (231) ، وقد أشار إلى ذلك الرضي إذ قال: ((وإنّما الفاء والواو و أو فلأنّها لما اقتضت نصب ما بعدها للتنصيص على معنى السببية والجمعية والانتهاء... صارت كعوامل فلم يظهر الناصب بعدها وقد ظهرت (أنْ) بعد أو في الشعر))(232).

28- علة الاستحسان

ففي الحديث عن (أنّ) قال سيبويه:((وتقول أمّا في الدار فإنّك قائمٌ –لا يجوز فيه إلاّ أن تجعل الكلام قصة وحديثاً ولم ترد أن تخبر أنّ في الدار حديثه ولكنّك أردت أن تقول : أمّا في الدار فأنت قائمٌ فمن ثم لم تقل أنّ وإن أردت أن تقول : أمّا في الدار فحديثك وخبرك قلت : أمّا في الدار فأنّك منطلق أي: هذه القصة)) (233) وقال:((لأنّ ابتداء أن يحسن هاهنا))،(234) وقال الرضي: ((أما في الدار فإنّك قائم بالكسر إذا قصدت أنّ قيام المخاطب حاصلٌ في الدار ، وأما إنّ أردت أنّ في الدار هذا الحديث وهذا الخبر فإنّه يجب الفتح)) (235)، وهذا لا يعني أنّنا قد استوفينا جميع العلل لكثرتها ولكن وقفنا على أكثرها ورودا في كتابه وما بقي إلاّ قليله.

الخاتمة

بعد متابعة دقيقة لما سُجل في كتاب سيبويه ولما ورد مما حكم عليه سيبويه بعدم الجواز(مصرحا به) وبعد مراجعة شاملة لما كتب عن سيبويه وعن العلة عنده تأكد عدم دراسة (علة عدم الجواز) ممن سبقنا ، وبعد جمع وتحقيق لما ورد في الكتاب توصل البحث إلى جلة من النتائج أبرزها:

1. إنّ مفهوم عدم الجواز عند سيبويه يحدد بعدم قبول الكلام المحكوم عليه بذلك لمخالفته أصلا من أصول النحو ومعارضته لقاعدة نحوية ما.
2. كان سيبويه على معرفة تامة بمقاصد حكمه لذلك لم نجد حكما بعدم الجواز إلاّ وجاء به معللاً بعلة ما، سوى القليل المفهوم الذي لا يحتاج إلى ما يعلله.
3. تعددت علل عدم الجواز فيما ورد في الكتاب وتجاوزت الثلاثين(علة عدم الاضطرار، علة عدم الأضمار قبل الإظهار، علة عدم الملازمة، علة عدم الإبهام، علة عدم الخطاب، علة المشابهة والمشاكلة ،علة عدم الإجراء، علة الاستعمال، علة الحمل، علة الضم، علة صحة المعنى، علة التباين أو الإختلاف، علة العموم والخصوص، علة إنزال الاسم منزلة غيره، علة الالتباس، علة الكراهية أو القبح، علة النقص، علة الترتيب أو الأولوية، علة الاستغناء، علة التلازم، علة الإعمال، علة التغليب، علة الأصل ، علة المضارعة، علة الانفصال، علة الإمتناع، علة التعريف والتأكيد، علة التشريك علة النقض، علة التغيير، علة الاستحسان ،علة النظير) .
4. بعض من هذه العلل مصرح بها ،نحو: علة المشابهة وعدم الاضطرار، والاولوية وأخرى استنبطت من كلام سيبويه أو مقاصده. نحو :الضم.
5. لم يكن سيبويه بمعزل عن النحويين السابقين له بل أنّ بعض ما علله يعود للخليل ويونس وغيرهم.
6. تأثر عدد من النحويين اللاحقين له بما قاله بل إنّ ما ورد عندهم هو تكرار لما جاء عند سيبويه.
7. علة الاضطرار والحمل على النظير والمماثلة تكاد تكون الأكثر في كتاب سيبويه.

8. غالب علله تعليمية غايتها صون اللسان من الخطأ والزلل ويتوصل بها إلى تعلم كلام العرب وهي تتفق مع نتائج بعض الدارسين.

9. كثيراً من علل سيبويه مستنتجة من أجوبة الخليل لأسئلته أو مما ورد عن غيره من العلماء.

الهوامـــش

1. كتاب سيبويه، 24/1.
2. الإعلال في كتاب سيبويه في هدي الدراسات الصوتية الحديثة/9.، وقد بينت ،الباحثة (مها مازن المبارك)أنّ كتاب العلل ،لابن الوراق هو نتاج ما بث في كتاب سيبويه من العلل، ينظر: العلل ،لابن الوراق، /5.
3. العلل النحوية في كتاب سيبويه،(أسعد اخلف العوادي)،/التعليل اللغوي في كتاب سيبويه،(شعبان عوض العبيدي)/ بحث: العلل النحوية بين النظرية والتطبيق(نهاد فليح حسن)،دليل القاعدة النحوية عند سيبويه، د. محمد فضل ثلجي' الإعلال في كتاب سيبويه في هدي الدراسات الصوتية الحديثة، د. عبد الخالق أحمد محمد الحجي.
4. الكتاب 307/4.
5. دليل القاعدة النحوية عند سيبويه، د.محمد فضل ثلجي / 11، وينظر للمزيد: كتاب سيبويه وشروحه(خديجة الحديثي)/95.
6. دليل القاعدة النحوية عند سيبويه /11.
7. النحو العربي، العلة النحوية نشأتها وتطورها، /69-70.
8) شرح كتاب سيبويه/السيرافي 36/1 وللمزيد،38/1، 54/1.
9) كتاب سيبويه وشروحه ص 101.
10) الكتاب 213/2 .
11) المصدر نفسه،213/2.
12) نفسه، 59/1.وللمزيد ينظر : المرتجل، ابن الخشاب، 175 واستدل بقوله تعالى: "ماهُنّ أمهاتهم" المجادلة/58.
13) المرتجل 175، أسرار العربية ، الباب الثامن عشر،باب(ما)،/90.
14) أصول التفكير النحوي، على أبو المكارم،189.
15) علل ابن الوراق ، تحقيق: محمود جاسم ،/ 8
16) نفسه ، 8.
17) دليل القاعدة النحوية،70.
18) ينظر قول : مازن المبارك، النحو العربي، العلة نشأتها وتطورها، 69-71.
19) الايضاح في علل النحو، 64.
20) الإعلال في كتاب سيبويه، 45.
21) النحو العربي، العلة نشأتها وتطورها 64.
22) دراسات في كتاب سيبويه، 155.
23) علل ابن الوراق، 7.
24) الكتاب، 384/1- 385 الأصول في النحو، 2/ 151.
25) المرتجل،/205
26) الأصول في النحو،425/1.
27) أسرار العربية، ابن الأنباري،106 وينظر: علل النحو ،ابن الوراق، ص 406-407.
28) الكتاب 384/1..
29) شرح الرضي على الكافية، 472/4.
30) معجم مقاييس اللغة، مادة علل، 12/4.
31) نفسه، وينظر: لسان العرب، مادة علل ،11/ 467.
32) العلة عند الأصوليين /1-2.
33) الإيضاح في علل النحو / 64.
34) الكتاب، 261/1.
35) نفسه 261/1 .

36) نفسه 261/1 .
37) نفسه 264/1.
37) نفسه 264/1.
38) نفسه 263/1
39) علل ابن الوراق،/ 27-28.، العلل النحوية دراسة تحليلية في شروح الألفية المطبوعة إلى نهاية القرن الثامن الهجري' 312-324.
40) أصول النحو العربي، ص 133.
41) الايضاح في علل النحو،/ 64، الخصائص ،ابن جني 49/1-، أصول التفكير النحوي / 214، دراسات في كتاب سيبويه / 164.
42) أصول النحو العربي ،ص 136.
43) نفسه.138(وقد أشار د. عبد الرحمن السيد إلى نضج العلة عند سيبويه؛ لأنّ العلة في عصر الخليل قد استكملت أسبابها).
44) الكتاب ،35/3.
45) نفسه،218/3.
46) نفسه،218/3.
47) نفسه،355/1.
48) نفسه،356/1.
49) نفسه، 361/1.
50) نفسه، 361/1.
51) نفسه، 362/3.
52) نفسه، 362/1.
53) شرح الرضي على الكافية 321/1.
54) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب،ابن هشام،14/1.
55) همع الهوامع في شرح جمع الجوامع،السيوطي،126/2-127.
56) نفسه،126/2.
57) لسان العرب، ابن منظور،(مادة جوز)،416/2-417، معجم الصحاح،الجوهري،(مادة جوز)،ص 198.
58) الاشباه والنظائر، السيوطي،72/2 ،د.تمامحسان، اللغة العربية معناها ومبناها ،ص 13.
59) الكتاب،27/3.
60) شرح كتاب سيبويه/ السيرافي، 3/ 207- 208.
61) الكتاب، 27/3.
62) شرح كتاب سيبويه، السيرافي، 3/ 207
63) شرح ابن عقيل،، 105/4-106.
64) رصف المباني في شرح حروف المعاني، /259-260.
65) شرح ابن عقيل، 297/1.
66) شرح شذور الذهب،269وينظر للمزيد:المفصل في علم العربية، الزمخشري، 50-51.
67) التعليل اللغوي في كتاب سيبويه(د.شعبان عوض)،ودراسات في كتاب سيبويه(خديجة الحديثي)،وسيبويه إمام النحو(علي النجدي)،والنحو العربي،العلةتشأتها وتطورها(مازن المبارك)،الإعلال في كتاب سيبويه في هدى الدراسات الصوتية الحديثة،(د.عبد الحق أحمد الحجي)
68) الكتاب 361/1
69) نفسه، 26/1، ومنه صرف مالاينصرف' وحذف مالايحذف.
70) فصول في فقه اللغة، رمضان عبد التواب،163، مقدمة لدراسة فقه اللغة، محمد أبو الفرج، ص 112.
71) الكتاب،362/2،الخصائص، 308/1،تحصيل عين الذهب،رقم558،ص 372، المفصل في علم العربية، 111،الخزانة 406/2.[أي سارت هذه الناقة حتى بلغتك وقبله:[أتتك عنس تقطع الاراكا] ، والشاهد وضع(إياك) موضع الكاف ضرورة.،
72) شرح الحدود النحوية، الفاكهي،ص70.
73) المفصل في علم العربية، 111

74) المقتضب،217/2، لسان العرب، مادة نكس، 241/6.
75) الكتاب 633/3 ، وينظر: المقتضب 217/2، الأصول 17/3.، الخزانة 105/1،
76) الأصول 17/3.
77) لسان العرب ،مادة نكس.214/6
78) شرح كتاب سيبويه 325/4-353.
79) تحصيل عين الذهب من معدن جوهر الأدب في علم مجازات العرب، رقم 912،ص540.
80) الكتاب 515/3،شعر النجاشي الحارثي،/ 110.
81) الكتاب 515/3.
82) وقد روي في كتاب : الجمل في النحو:رقم 486،[نبتم نبات الخيزرانة في الثرى حديثا متى ماجاءني الخير ينفعا]
83) شرح الرضي على الكافية، 486/4.
84) تحصي لعين الذهب،/رقم الشاهد 867،ص 517.
85) الكتاب،70/1.
86) كتاب الأمالي النحوية، ابن الحاجب،/19.
87) الكتاب،70/1، المعرس: المنزل الذي ننزله المسافر آخر الليل وينظر تفصيلا: شرح السيرافي ، 351/1.
88) الكتاب 70/1.
89) المقتضب ، 99/4
90) الأصول، 86/1.
91) شرح السيرافي 351/1.
92) شرح ابن عقيل ، 1/ 284.
93) شرح الاشموني على الفية ابن مالك 240/1..
94) تحصيل عين الذهب، رقم الشاهد 53، ص 90.
95) الكتاب، 176/2.
96) المقتضب، 142/4.
97) الأصول 114/1.
98) الكتاب ،177/2
99) الكتاب 177/2.
100) نفسه، 195/2.
101) نفسه،195/2.
102) المرتجل، 195
103) شرح الرضي، 383/1
104) الكتاب،234/2
105) تهذيب اللغة، الأزهري، 372/2.
106) الكتاب ، 193/2.
107) الأصول 377/1، مغني اللبيب 78/1، أوضح المسالك 11/4.
108) المقتضب،239/4
109) الجمل في النحو(الخليل)، 150-151.
110) شرح الأشموني، 3/ 29-30.
111) المرتجل، 194-195.
112) شرح المفصل 342/1-345.
113) شرح ابن عقيل ، 269/2.وينظر:الكتاب:195/2، 197(كلام الخليل)
114) مغني اللبيب 78/1 .
115) مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين في نظر البلاغي، / 119، وينظر: الأنصاف في مسائل الخلاف / مسألة (46)، 335/1.،إئتلاف النصرة، مسألة (25)، ص46.
116) الكتاب ، 236/2.
117) نفسه، 1510152/1.

118) نفسه،236/2.، و تحصيل عين الذهب، رقم 466، ص 320. والخزانة ،304/1.[الشاهد نصب (شاعرٍ) على إضمار فعل على معنى الاختصاص والتعجب.
119) الكتاب، 237/2.
120) المقتضب، 216-215/4.
121) نفسه،254/1.
122) نفسه،63/1.
123) المرتجل ، 169.
124) الكتاب ،63/1.
125) نفسه، 63/1 ، وينظر: شرح ديوان الفرزدق384..
126) تحصيل عين الذهب، رقم الشاهد 45، ص 82.
127) شرح الرضي، 1/ 241.
128) نفسه ، 1/ 241.
129) نفسه،132/1، وينظر أمثلة كثيرة 127/1- 137.
130) نفسه، 63/1-64.وينظر: تحصيل عين الذهب، رقم الشاهد46،ص 83، والخزانة 131/2.
131) الأصول، 71/2.
132) نفسه، 71/2.
133) المقتضب ،4/ 196،وكرر البيت 4/ 200.
134) تحصيل عين الذهب، رقم الشاهد 46، ص 83.
135) الكتاب،66/1-67، وللمزيد 57/1، 66، 72، 84، 108، 175.
136) نفسه ، 68/1، الخزانة ، 343/1.
137) معاني القرآن، الفراء، 2/ 348.
138) تحصيل عين الذهب، رقم الشاهد 49، ص 87-88.
139) الكتاب، 68/1، شرح ديوان لبيد،/55.، تحصيل عين الذهب،رقم الشاهد،/50، ص 88.
140) الخزانة 239/1.،
141) المقتضب،239/1.
142) سر صناعة الإعراب،141/1.
143) مغني اللبيب 178/1.
144) الجمل في النحو (الخليل) ،/100..
145) الكتاب،416/2-417.
146) شرح كتاب سيبويه/ السيرافي 184/3.
147) الكتاب،218/1 .
148) نفسه 236/2.
149) المقتضب، 3/ 298-299.
150) شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، / 249.
151) نفسه،359/3، وينظر: شرح كتاب سيبويه/ السيرافي 113/4.
152) شرح كتاب السيرافي، 113/4.
153) الكتاب،68/1.، معجم الشعراء،/233، الخزانة،220/1.
154) الجمل في النحو(الزجاجي) ،100/1.
155) المقتضب، 112/4.، وفي الهامش بين موضع الشاهد وفسره(هامش 3).
156) الكتاب،131/1-132.
157) نفسه،279/1. البيت للفضل بن عثمان القرشي يقوله لابنه القاسم، معجم الشعراء، المرزباني، 179 ،الخزانة ، 465/1.
158) نفسه،279/1.
159) المقتضب،213/3[لايجوز في الكلام...فإنْ اضطر شاعر جاز]
160) تحصيل عين الذهب، رقم الشاهد،214، ص 185.
161) الكتاب ،392/1.

(162) نفسه،392/1.
(163) نفسه، 393/1.
(164) نفسه، 199/1.
(165) المقتضب ،236/3، معجم الصحاح في اللغة(فيص) ،56/2.
(166) مغني اللبيب ،203/1، المحكم والمحيط الأعظم ، مقلوبة(نوه) ،240/2، لسان العرب، مادة(نوه)،525/13،وينظر للمزيد، الخصائص، 281/2، اللباب في علل البناء والإعراب،العكبري،106/1، النهاية في غريب الأثر ، باب الكاف مع الواو، 387/4.
(167) الكتاب،59/2، وينظر قوله: 82/2،وشرح الرضي على الكافية ،82/1
(168) الكتاب،82/2.
(169) شرح الرضي، 2/ 318.
(170) الكتاب، 59/2.
(171) نفسه، 177/2.
(172) المقتضب، 2/ 139- 140.
(173) شرح الأشموني، 280/2.
(174) الكتاب، 362/2-363.
(175) نفسه، 362/2-363.
(176) نفسه،208/2.
(177) المقتضب، 227/4
(178) شرح الأشموني، 3/ 39.
(179) الكتاب،333/3.
(180) نفسه، 307/3.
(181) نفسه، 251/2.
(182) شرح التسهيل، المرادي، / 852.
(183) الكتاب ،251/2.
(184) نفسه، 2/ 251.، شرح المفصل 22/2.
(185) تحصيل عين الذهب ، رقم الشاهد، 478، ص 328
(186) نفسه، 110/3.
(187) نفسه،111/3.
(188) نفسه، 364/2.
(189) الأصول، 121/2.
(190) نفسه،120/2
(191) المفصل، 113
(192) الكتاب، 364/2.
(193) نفسه،364/2.
(194) نفسه،364/2.
(195) نفسه،364/2.
(196) نفسه ،366/2.
(197) نفسه، 366/2-367.
(198) نفسه، 367/2.
(199) نفسه،418/2.
(200) نفسه،15/3-16.
(201) الجمل في النحو(الخليل)،ص 184.،
(202) المقتضب،43/2.
(203) اللمحة في شرح الملحة، 844/2.
(204) شرح شذور الذهب، ص 316، شرح قطر الندى وبل الصدى، ص 67.
(205) إملاء مامنّ به الرحمن 91/1.

206) الكتاب ،126/3.
207) نفسه 111-110/3
208) نفسه، 142/3.
209) نفسه،142/3.
210) نفسه،186/3.
211) المقتضب، 301/3
212) الكتاب، 334/3.
213) نفسه، 79/2- 80.
214) الأصول،192/2.
215) نفسه، 246/2.
216) الكتاب 168/2.
217) حاشية الصبان على الأشموني 1797/1.
218) الكتاب 186/2-187.، وينظر: المرتجل ، 196-197.
219) الجمل في النحو ،ص 109-110.
220) الدر المصون في علوم الكتاب المكنون 160/9.
221) الكتاب 186/2-187، اتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر،/458، إملاء مامن به الرحمن ،195/2.
222) الكشاف ، الزمخشري،571/3، الدر المصون، 159/9، اللباب في علوم الكتاب 22/16.
223) الأصول 336/1، علل النحو، ابن الوراق ص 339، 340، 341.
224) علل النحو، 340 ، 341، وينظر : المقتضب، 213/4.
225) اللمع في العربية، ابن جني،ص 110، 111.
226) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك 267/2، 268، شرح الأشموني 33/3، شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب 821/2، 822.
227) معاني القرآن وإعرابه ،الزجاج، 243/4.، وينظر: المرتجل، 197.
228) معاني القرآن وإعرابه،243/4، وينظر :إعراب القرآن للنحاس 229/3.
229) الكتاب 187/2-188.، ديوان رؤبة،/ 161،
230) تحصيل عين الذهب، رقم الشاهد 433، ص 203.
231) الكتاب 3/ 28.
232) شرح الرضي، 4/ 79، وفصل النصب بها ، 4/ 70.
233) الكتاب، 139/3.
234) نفسه، 139/3.
235) شرح الرضي على الكافية 349/4.

المصـــــــادر

- القرآن الكريم.
1. أسرار العربية، عبد الرحمن محمد بن عبدالله الأنباري(ت 577هـ)، تحقيق: محمد حسين شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط2، 2000م.
2. الأشباه والنظائر، السيوطي، مراجعة وتقديم: د.فائق ترحيني ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، لبنان ، ط1، 1984م.
3. إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر، شهاب الدين أحمد بن محمد الدمياطي الشهير بالبنّاء(ت 1117هـ)، وضع حواشيه: الشيخ أنس مهرة، دار الكتب العلمية، بيروت، ط3، 2006م.
4. أصول التفكير النحوي،علي أبو المكارم،ط1،مطابع دار العلم،بيروت،لبنان، 1973م.
5. الأصول في النحو،ابن السراج، أبو بكر محمد بن السري(ت 316هـ)،تح: عبد الحسين الفتلي ، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان.
6. أصول النحو العربي في نظر النحاة وراي ابن مضاء في ضوء علم اللغة الحديث، محمد عيد، كلية دار العلوم جامعة القاهرة، عالم الكتب، 1973.

7. أصول النظرية السياقية الحديثة عند علماء العربية ودور هذه النظرية في التوصيل إلى المعنى، محمد سالم صالح، كلية المعلمين، جدة.
8. إعراب القران، النحاس،أبو جعفر أحمد بن محمد بن اسماعيل المرادي(ت 338هـ)،تعليق: عبد المنعم خليل ابراهيم، دار الكتب العلمية، بيروت.(د.ت)
9. الإعلال في كتاب سيبويه في هدي الدراسات الصوتية الحديثة، د. عبد الخالق أحمد محمد الحجي، ط1، مركز البحوث والدراسات الإسلامية ،ديوان الوقف السني ، 2008م.
10. إملاء ما منّ به الرحمن من وجوه الإعراب في جميع القرآن، تأليف: أبو البقاء العكبري(ت 616هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت ،لبنان،ط1، 1979م.
11. الإنصاف في مسائل الخلاف،أبو البركات بن الأنباري(ت 577هـ)،تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، ط4، 1961م.
12. أوضح المسالك إلى الفية ابن مالك، أبو محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف بن أحمد عن عبد الله بن هشام الأنصاري،(ت 761هـ)،تأليف: محي الدين عبد الحميد، دار الفكر، ط1974،6م.
13. الإيضاح في علل النحو، أبو القاسم الزجاجي(ت 377هـ)،تحقيق: مازن المبارك، ط2، دار النفائس ، بيروت، 1393هـ 1973م،
14. التعليل اللغوي في كتاب سيبويه، د. شعبان عوض محمد العبيدي، منشورات جامعة قاريونس، بنغازي، ليبيا، 1999م.
15. الجمل في النحو، صنفه أبو القاسم عبد الرحمن بن اسحاق الزجاجي(ت 340هـ)، حققه وقدم له، د.علي توفيق الحمد.
16. الجمل في النحو،الفراهيدي، ابو عبد الرحمن الخليل بن أحمد بن عمر(ت 170هـ)،تح: فخر الدين قباوة، ط5، مؤسسةالرسالة، لبنان،1995م.
17. حاشية الصبان على شرح ألفية ابن مالك ومعه شرح شواهد العيني – دار إحياء الكتب العربية- عيسى البابي الحلبي وأولاده، (د.ت)
18. الخزانة، البغدادي، عبد القادر بن عمر،(ت 1093هـ)، بولاق،1299هـ.
19. الخصائص،أبو الفتح عثمان بن جني(ت 392هـ)، تحقيق: محمد علي النجار، دار الشؤون الثقافية العامة، أفاق عربية، والهيئة المصرية العامة للكتاب.، بغداد، 1990م.
20. دراسات في كتاب سيبويه، د.خديجة الحديثي، وكالة المطبوعات،الكويت، 1980م.
21. الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، السمين الحلبي، أبو العباس شهاب الدين أحمد بن يوسف (ت 756هـ)،تحقيق: د. أحمد محمد الخراط ، دار القلم،دمشق.
22. دليل القاعدة النحوية عند سيبويه، محمد فاضل ثلجي الدلابيح ، دار الكتاب الثقافي ، الأردن ، أربد، 2006م.
23. رصف المباني في شرح حروف المعاني، الإمام أحمد بن عبد النور المالقي، تحقيق: أ.د.أحمد محمد الخراط، دار القلم،دمشق،ط3، 2002م.
24. سرُّ صناعة الإعراب، ابو الفتح عثمان بن جني(ت 392)، تحقيق: محمد حسن محمد اسماعيل، و.أحمد رشدي شحاته، دار الكتب العلمية، بيروت ، لبنان،ط2، 2007م.
25. سيبويه إمام النحاة، علي النجدي ناصف، مطبعة لجان البيان العربي، مصر، 1923م.
26. شرح الأشموني على ألفية ابن مالك،تقديم: حسن أحمد،إشراف: أميل يعقوب بديع ، دار الكتب العلمية ، لبنان،ط2، 2010م.
27. شرح التسهيل للمرادي ، تحقيق ودراسة: محمد عبد النبي محمد أحمد عبيد ، مكتبة الإيمان، المنصورة، ط1، 2006م.
28. شرح الحدود النحوية، الفاكهي(عبدالله بن المعتز ت 972هـ)، تحقيق: زكي فهمي الألوسي، جامعة بغداد، بيت الحكمة، مطابع دار الكتب، جامعة الموصل، (د.ت)
29. شرح ديوان الفرزدق، جمع وتعليق، عبدالله إسماعيل الصاوي، مطبعة الصاوي، مصر، 1936م.
30. شرح ديوان لبيد بن ربيعة، تحقيق: د. إحسان عباس، الكويت، 1962م.
31. شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، تأليف الإمام أبي عبدالله بن هشام الأنصاري المصري، ومعه :كتاب منتهى الأرب بتحقيق شذور الذهب، تأليف: محمد محي الدين عبد الحميد، دار الطلائع، 2004م.
32. شرح الرضي على الكافية ، لرضي الدين الإستراباذي(ت 686هـ) ،تصحيح وتعليق: يوسف حسن عمر، جامعة قاريونس ، ليبيا،1978م.

33. شرح ابن عقيل على الفية بن مالك، العقيلي ، عبد الله بن عبد الرحمن، المكنى بابن عقيل الهمذاني (ت 769هـ9، تحيق: محمد محي الدين عبد الحميد، دار التراث،القاهرة،ط 20 1980م.
34. شرح قطر الندى وبل الصدى، أبو محمد عبدالله جمال الدين بن هشام الأنصاري (ت761هـ)، تأليف: محمد محي الدين عبد الحميد،مطابع ليبيا،(د.ت)
35. شرح المفصل، ابن يعيش ، موفق الدين أبي البقاء يعيش بن علي بن يعيش الموصلي(ت 643هـ) ،الطباعة المنيرية ،مصر، (د.ت)
36. شعر النجاشي الحارثي، جمع د. سليم النعيمي، مجلة المجمع العلمي العراقي، المجلد الثالث عشر ، بغداد، 1966م.
37. العلة عند الأصوليين ، مبارك عمر بقنة، (د.ط)، (د.ت).
38. العلل ،أبو الحسن محمد عبدالله المعروف بالوراق(ت 381)، مها مازن المبارك، دار الفكر، دمشق، سورية،ط2، 2005م.[اعتمدناه مرة واحدة في اثبات العلاقة بين علل ابن الوراق بكتاب سيبويه]
39. علل النحو ،ابن الوراق(ت 381هـ) ، تحقيق: محمود جاسم الدرويش ، كليةالأداب ، الجامعة المستنصرية.[المعتمد في البحث]
40. العلل النحوية بين النظرية والتطبيق ، نهاد فليح حسن، مجلة آداب المستنصرية، العدد الرابع، 1986م.(بحث منشور)
41. العلل النحوية في كتاب سيبويه، أسعد خلف العوادي ،دار الماجد، الأردن، ط1، 2009م.
42. الكتاب ، لسيبويه(ت 180هـ) ، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، ط3، 1408هـ- 1988م.
43. كتاب إئتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة، عبد اللطيف بن أبي بكر الشرجي الزبيدي، تحقيق: د. طارق الجنابي، عالم الكتب، بيروت، لبنان، ط2، 2007م.
44. كتاب الأمالي النحوية، لابن عمر وعثمان، ابن الحاجب(ت 646هـ)، جامعة قطر، دار الثقافة، قطر،ط1، 1986م.
45. كتاب سيبويه وشروحه ، د.خديجة الحديثي، ط1، دار التضامن، بغداد، 1967م.
46. كتاب المقتضب، أبو العباس محمد بن يزيد المبرد(ت 285هـ)، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، القاهرة، وزارة الأوقاف، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، لجنة إحياء التراث الإسلامي، القاهرة، 2010م.
47. الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، الزمخشري، أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد (ت538هـ)، ط3، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، 1987م.
48. اللباب في علوم الكتاب، الحنبلي، عمر بن علي بن عادل، أبو جعفر سراج الدين(ت 775هـ)،تح: عادل أحمد عبد الموجود ، وعلي محمد معوض، ط1، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان،1998م.
49. لسان العرب، محمد بن مكرم بن منظور(ت 711هـ) ، دار صادر، ط1، بيروت ، لبنان ، (د.ت).
50. اللغة العربية معناها ومبناها، تمام حسان ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، 1973م.
51. اللمحه في شرح الملحة، أبو عبد الله شمس الدين بن الصائغ (ت 720هـ)، تح: إبراهيم سالم ، ط1، .(د.ت)
52. اللمع في العربية ، الموصلي ، عثمان بن جني ، أبو الفتح (ت392هـ)، تحقيق: فائز فارس، دار الكتب الثقافية ، الكويت.
53. المرتجل ، لابي محمد عبد الله أحمد ، ابن الخشاب(ت 567هـ)، تحقيق : علي حيدر ، دمشق ، 1972م.
54. مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين في ضوء النظر البلاغي، د.محمود موسى حمدان، مكتبة وهبة، القاهرة، ط1، 2001م.
55. معاني القرآن وإعرابه ، الزجاج ، ابراهيم بن السري بن سهل ، أبو اسحاق (ت 311هـ) ، ط1، عالم الكتب، بيروت، لبنان،1988م.
56. معجم الصحاح، الجوهري، اسماعيل بن حماد ، دار المعرفة، بيروت، لبنان، ط3، 2008م.
57. معجم الشعراء، المرزباني، محمد بن عمران(ت384هـ)،تحقيق: عبد الستار أحمد فراج، مطبعة عيسى البابي الحلبي، القاهرة، 1960م.
58. مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ، ابن هشام الأنصاري (ت 761هـ)، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد ، دار الطلائع، القاهرة ، (د.ت).
59. المفصل في علم العربية ، أبو القاسم الزمخشري ، المكتبة العصرية ، صيدا ، بيروت ، لبنان ، ط1، 2006م.
60. مقاييس اللغة، أبو الحسين أحمد بن فارس (ت 395هـ) ، تح: عبد السلام محمد هارون ، دار الجيل، ط2، بيروت، لبنان ، 1999م.

61. مقدمة لدراسة فقه اللغة ، محمد أبو الفرج ، دار النهضة العربية ، بيروت ، لبنان ،1966م.
62. النحو العربي ، العلة نشأتها وتطورها، د. مازن المبارك ، ط1، دار المكتبة الحديثة، 1965م.
63. همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ، جلال الدين السيوطي (ت 911هـ) ، تح: احمد شمس الدين ، دار الكتب العلمية ، ط1، لبنان ، 1418هـ-1998م.
64. النهاية في غريب الحديث ، أبو السعادات المبارك بن محمد الجزري ، تحقيق : طاهر أحمد الزاوي ، محمود محمد الطناجي ، المكتبة العلمية ، بيروت،لبنان، 1979م.